

الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بين حالتها ماليزيا، وأندونيسيا

المقدمة:

على الطبيعة العالمية هو تحجيم القوى الآسيوية في ظل تهديدها للقوة الاقتصادية الأمريكية والرأسمالية الغربية. هذا التحجيم يتم في ظل توافر الأدوات والآليات وتوافر الفرصة المناسبة. أما الأدوات والآليات فهي آليات العولمة المالية والتأثير الخارجي، وأما الفرصة فهي الممارسات السلبية وبعض أوجه الخلل في السياسات المالية الكبرى في نطاق الاقتصاديات الآسيوية. فإذا كان كبر حجم الأسواق المالية ونموها بشكل كبير وارتباط القطاعات الأخرى بها لا يعد سبباً مباشراً لهذه الأزمة فإنه كان القناة التي تم من خلالها تحول المشكلات الداخلية إلى أزمة اقتصادية شاملة نتيجة تأثير العامل الخارجي حيث أن آلية العولمة هي التي أتاحت للدور الخارجي سبيل التأثير على الأزمة. ولعل المقارنة بين الخطب الرسمية وعرض كيفية تطور الأحداث وإدارة الأزمة يلقى الضوء على مصداقية المقولة السابقة حول كيف أن الداخلي قد هيأ الفرصة لتدخل الخارجي على نحو يحقق مصالح القوى الرأسمالية الكبرى على حساب الدول الأخرى. وفي

في الوقت الذي يتصاعد فيه الاهتمام "بالعولمة" في دوائر أكاديمية وسياسية شتى على نحو يبرز جدالاً بين اتجاهات مختلفة حول طبيعة هذه العولمة وحول عواقبها على النظام العالمي، وفي الوقت الذي تصاعدت فيه الاتهامات من جانب وتكاثفت فيه الدفاعات من جانب آخر حول الآثار الاقتصادية والمالية للعولمة وخاصة بالنسبة لمجموعات دول الجنوب، في غمار هذا كله تشور أزمة جنوب شرق آسيا لتصبح ساحة لاختبار هذه الاتجاهات المتجادلة حول العلاقة بين الداخلي والخارجي في هذه الأزمة ومسئولية كل منهما.

وإذا كان الاهتمام في هذا المقام ينصب على إبراز هذه العلاقة في تطور الأحداث وتفاقم الأزمة وإدارتها فإنه يسبق ذلك الإشارة إلى البيئة المحيطة بعمل دول الجنوب التي تفتح أسواقها وترحب بعملية التحرير وإزالة القيود، وهي البيئة الحاكمة التي انعكست على الأزمة وأثرت على مسارها.

إن الإنتاج الطبيعي لتعدد وتنافس المراكز الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة

هذا الإطار سوف يتناول التقرير تحديداً الأزمة في ماليزيا وإندونيسيا وذلك لاعتبارين:-

1- أن كلا من ماليزيا وإندونيسيا قد اتبع نهجاً مختلفاً في إدارة الأزمة والتعامل معها، حيث مثلت ماليزيا نموذج رفض اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وألقى اللوم على العولمة في تفاقم الأزمة، وبالتالي رفض حلاً تشارك فيه أحد أهم مؤسسات العولمة. على الجانب الآخر تجسد إندونيسيا نموذجاً للجوء إلى صندوق النقد الدولي في حل الأزمة، وما صاحب ذلك من تدخل في السياسات وشروط صارمة كان لها تأثير واضح على مسار الأزمة.

2- أن كل من ماليزيا وإندونيسيا شهد -ولا يزال يشهد- انعكاسات الأزمة على الأوضاع السياسية الداخلية مما يبرز على نحو قوي حقيقة التفاعل بين الاقتصادي والسياسي من ناحية، وبين الداخلي والخارجي من ناحية أخرى.

ومن ثم، يتناول التقرير الأزمة وتطورها في كل من ماليزيا وإندونيسيا، مدعماً بتحليل للخطاب الماليزي والإندونيسي بشأن الأزمة. واستكمالاً للتحليل، يتجه التقرير في جزئه الأخير إلى تناول الرؤية الغربية بشأن الأزمة من خلال:

1- تحليل الخطاب الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القادة للنظام العالمي الجديد، والدافعة لعملية العولمة.

2- تحليل خطاب صندوق النقد الدولي، وذلك باعتباره أحد أهم مؤسسات العولمة في ظل النظام العالمي الجديد، والتي أنيط بها التعامل مع الأزمة. في ضوء ذلك سوف ينقسم التقرير على النحو التالي:

أولاً: الأبعاد الاقتصادية للعولمة وفواعلها.

ثانياً: الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا ملامح عامة.

ثالثاً: الأزمة في ماليزيا.

رابعاً: الخطاب الماليزي.

خامساً: الأزمة في إندونيسيا.

سادساً: الخطاب الإندونيسي.

سابعاً: الرؤية الغربية: الخطاب الأمريكي وخطاب صندوق النقد الدولي.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية للعولمة وفواعلها:

عند إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثر دور الدولة في هذا النطاق، نجد أنفسنا أمام مستويين يخلط بينهما عند الحديث عن العولمة. المستوى الأول هو مستوى العلاقات والتفاعلات المتزايدة بين الدول

التي تصدر أجندة هذه الدول والتي تتمثل في حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال إنما تمثل المحرك الأساسي لمسيرة النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بسبب مصالح الشركات العملاقة التي لم تعد تسعها السوق الداخلية فظهرت في شكل الشركات متعددة الجنسيات وأصبح دور الدولة هو أن تستخدم كل ما بيدها من وسائل للعمل على فتح أسواق الدول الأخرى أمامها لتحقيق مصالحها⁽¹⁾.

إن ذلك يتم وسط هيمنة أيديولوجية وصياغة لقواعد اللعبة الاقتصادية التي تركز علاقات الإنتاج وعلاقات التبادل الرأسمالي والتجاري وفقاً لما تراه الدول الرأسمالية الكبرى وذلك على صعيد السياسات الخارجية والعلاقات الدولية وأهداف المنظمات الدولية. فالمنظومة القيمية التي يروج لها تتميز بانفصال النشاط الاقتصادي عن الدولة ذات السيادة وارتباطها بالقطاع الخاص، وتتميز بهيمنة المدركات والمنظور الأيديولوجي الأنجلو أمريكي. لقد صيغت الوصفات الأنجلو أمريكية وتشكلت في شكل قواعد رسمية للعبة لا بد للدول أن تتقيد بها وإلا فإنها تواجه بالتهميش على المستوى الاقتصادي الدولي. وتعد الجات ثم منظمة التجارة العالمية أكثر التشكيلات الرسمية لهذه النظرية تعبيراً وصياغة⁽²⁾.

تأثراً بالتطور التكنولوجي وسقوط الحواجز بين الدول أثر ذلك، وتشابك مصالحها. المستوى الثاني هو مستوى العولمة كأيديولوجية تستهدف تطبيق المنظومة الفكرية الليبرالية الأمريكية كنمط فكر وحياتة وقيم. وهذا المستوى الثاني يجسد المستوى الأول من العلاقات مقترناً بطبيعة هيكل القوة وكيفية إدارة العلاقات الدولية، ومن خلال ذلك يمكن أن يظهر دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي تروج لنمط واحد للتنمية ولا ترضى له بديلاً ويصبح ذلك أساساً لدخول الدول في علاقات اقتصادية دولية وإلا أخرجت من دوائر التعامل والمنافسة مع الدول الأخرى ومن النظام ككل.

إذن العولمة ليست عملية منفصلة عن البيئة الدولية المحيطة وعلاقات القوة السائدة، وبذلك يصعب فصل التطورات الداخلية أو العالمية عن هذا الإطار وطبيعة القوة السائدة. وهو ما يعكس أهمية ربط المستوى الخارجي والمستوى الداخلي في فهم الأزمات والتطورات الاقتصادية الراهنة خاصة الأزمة محل البحث وهي أزمة جنوب شرق آسيا.

فلا يمكن القول أن الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تتمتع بالنصيب الأكبر في تشكيل البيئة الدولية والهيكل الاقتصادي العالمي وخاصة المالي منه. فالمبادئ الأساسية

مشكلة المديونية، فالحل هو تشكيل اقتصادياتها على الوجه الذي تراه هذه الدول الفاعلة في الاقتصاد الدولي وما تراه الشركات متعددة الجنسية التي تسعى لتحقيق مصالحها وتوليد أكبر عائد للفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص. وبالتالي يظهر المثلث الذي تدور فيه الدول النامية... دول رأسمالية تروج لمنظومة محققة لأهدافها ومصالحها... شركات متعددة الجنسية تضغط على حكوماتها وتوجهه نحو تحقيق أغراضها ومصالحها وتوسيع أسواقها... منظمات دولية تهيمن عليها الدول الرأسمالية، ومن خلالها تحقق مصالحها ومصالح شركاتها العملاقة ليكتمل المثلث...

العولمة المالية

تشكل العولمة المالية أحد الأبعاد الأساسية للعولمة، وتتمثل في انتقال رؤوس الأموال وتكامل الأسواق المالية وارتباطها وتشابكها مع بعضها البعض، وذلك في ظل إزالة القيود وحرية انتقال رأس المال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن رأس المال العالمي يشمل التحويلات عبر الحدودية بجميع أشكالها من الاقتراض والإقراض، تجارة العملات والمستحقات المالية الأخرى وتوفير خدمات البنوك والخدمات المالية الأخرى، كذلك تدفقات رأس المال المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتضمن السيطرة على

في هذا الإطار لا يمكن بأي حال الفصل بين المنطلق الأيديولوجي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين دعواتهما إلى التكيف، فمن الواضح أن هاتين المؤسستين تعبران عن المنهج الرأسمالي في التنمية الاقتصادية ولا يرضيان له بديلاً تمشياً مع ما يخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى⁽³⁾.

إن دخول شركات الدول الرأسمالية إلى أسواق الدول النامية تطلب ضبط وتنظيم علاقاتها مع تلك الدول في مرحلة التوسع الذي ترجوه، وخلق آليات للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. هذه الآليات التي تعرف الآن بمصطلح المشروطة (Conditionality) والتي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد شكلت في الحقيقة، عبر دقة صياغتها وشروطها، ما يمكن أن يسمى بأول مشروع لرأس المال الدولي يروج له من خلال المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط والمستثمرين الأجانب⁽⁴⁾.

إن اختلال ميزان القوة وترجيحه لنمط واحد للتنمية، وترويج هذه المؤسسات لهذا النمط، وهيمنة النظرة الأنجلو أمريكية، جعل من المبادئ والمشروطة والمشروع التكيفي حلاً لمشكلات الدول النامية وفي مقدمتها

كالدولة المتقدمة التي تنفرد بالقرارات والابتكارات والتي تفرض صورة معينة للتعامل في هذه الأسواق من خلال أسبقيتها وانفرادها بإنشاء وطرح وسائل ولوائح وأنظمة مالية يتبعها من سيدخلون معها في هذه العلاقات المالية.

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا، قد قامت بمبادرات في فترة الستينيات بدافع من مصلحتها القومية لخلق ودفع نظام عالمي أكثر انفتاحاً، وبذلك اتضح ماتمتع به الدولتان من نفوذ وهيمنة في المجال المالي من خلال ذلك الدور الريادي لكل منهما منذ زمن بعيد⁽⁷⁾. فمن ناحية أدى خلق سوق إيداع للعملات الأجنبية في لندن Euro market إلى زيادة السيولة الدولية ويسر عمليات التبادل وقدم رصيذاً هائلاً ومتحركاً للسوق المالية الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن النظام الأمريكي المالي وما أفرزه من لوائح ومؤسسات وتكنولوجيا في أسواق الأوراق المالية، مثل مصدراً أساسياً للنفوذ والهيمنة الأمريكية في عمليات العولمة. فمن خلال ابتكار الأدوات المالية وتطوير اللوائح والتكنولوجيا أصبح للدوليات المتحدة دور في تأسيس النظام المالي وقواعد العمل بالأسواق المالية العالمية، حيث أسفرت صلاحية النظام المالي الأمريكي عن نفوذ كامن خلق نتاجاً متوافقاً مع التفضيلات الأمريكية⁽⁸⁾.

شركات انتاجية رغم ما يتصف به ذلك من أجل طويل... أيضاً يشتمل رأس المال العالمي على الاستثمار في الأسهم والسندات⁽⁵⁾.

وتستند تحركات رأس المال إلى وجود نظام مالي عالمي فعال، يمثل في حد ذاته تحدياً أساسياً للسلطة العامة للدولة في المجالين الاقتصادي والمالي، وبالتالي السياسي أيضاً.

وتعد إعادة بعث التمويل العالمي وظهوره على الساحة الاقتصادية الدولية بعد فوضى الانهيار الاقتصادي العالمي والحرب العالمية الثانية، من أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في العقود الماضية. حيث اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بضعف الأسواق المالية في كل أنحاء العالم فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

يتضح من ذلك الوضع المتميز للولايات المتحدة أن دخول الدول في علاقات مالية واندماج أسواقها لا يعني أنها جميعاً على قدم المساواة، حيث يظهر في العلاقات المالية الدور الرئيسي الذي لعبته الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا باعتبارهما أكبر المراكز المالية في العالم، كما يظهر كذلك تداخل الوضع الدولي لهما مع وضعهما المالي وما يترتب على ذلك من نتائج على عملية الاندماج وآثارها. فالدول النامية ليست

أبعاد دور وكالات التقييم العالمية:

مع النمو والتعدد المتزايد لسوق المال وأنماط المداينة، وتعدد وسائلها وأشكالها، تزايد اعتماد المستثمرين والمنظمين على آراء وكالات التقييم العالمية وبالتالي ظهرت كطرف في العلاقات المالية كهيئات لها نفوذ ليس فقط على الفاعلين في هذه الأسواق، بل على الدول أيضاً. وأصبحت عملية التقييم، سواء تقييم الدولة - وهو ما يسمى بالتقييم السيادي - أو تقييم السندات والأسواق أو الأدوات المالية بها، خاصة أساسية لعملية التكامل المالي⁽⁹⁾.

فمنذ أوائل الثمانينيات بدأت ظاهرة النمو المتزايد للوكالتين الأمريكيتين الرئيسيتين للتقييم؛ ستاندر أند بور (S&P)، ومودي (Moody)، ليس فقط داخل السوق الأمريكي المالي واحتكار الخدمات التقييمية، بل وصولاً إلى أوروبا وأنحاء العالم المختلفة⁽¹⁰⁾.

وقد أدى تتمتع هاتين الوكالتين بجدارة عالية في عملية التقييم وتكرار اللجوء إليهما، واحتكارهما المتزايد لتلك العملية، إلى تزايد ثقل دورهما وتعاضم نفوذهما وارتباط الأسواق الناشئة بهما ويتضح ما تتمتع به هاتين الوكالتين من ثقل ونفوذ من خطورة ما تضعه من تقييم (منخفض أو مرتفع أو وضع في قائمة للمراقبة Watch list) حيث يترتب عليه

قيام أو فشل أسواق ناشئة أو انهيار أسواق راسخة. حتى أن صندوق النقد، الذي يمثل المؤسسة العالمية الوحيدة التي تمتلك القوة والنفوذ لاختراق سيادة أكبر الدول من خلال قيامها برقابة دورية (Surveillance Looks)، يبدو ضعيفاً إذا ما قورن بالوكالتين ودورهما⁽¹¹⁾.

تثار هنا قضية الرقابة على هاتين الوكالتين فكيف يتم تحديد ما إذا كان تقييمها قائم على أساس صحيح ومتوافق مع الممارسات والظروف الخاصة لكل دولة. تظهر أهمية ذلك في أن أي دولة تضطلع بسياسات ينظر إليها على أنها غير حكيمة من جانب هاتين الوكالتين يتم معاقبتها من خلال خفضها للتقييم السيادي لهذه الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى تدفقات رأس المال لها أو اتجاهه إلى الخارج وما يصاحب ذلك من آثار سلبية وتحديات جديدة للدولة. وقد دفع ذلك البعض إلى القول "إن ذلك يجعل من "مودي" وكالة قوية جداً. حتى أنه في الواقع يمكن القول بأننا نعيش في نظام ثنائي القوة، فهناك الولايات المتحدة وهناك "مودي"، الولايات المتحدة يمكن أن تدمر دولة من خلال القنابل، أما مودي فيمكن أن تدمر دولة من خلال خفض تقييمها لها"⁽¹²⁾.

في ظل البعد المالي للعولمة والبيئة الخارجية التي أشرنا إليها والتي يتم من

خارجية أو داخلية مفاجئة يكون لها تأثيرات كبيرة على وضعها المالي بشكل أساسي وعلى وضعها الاقتصادي بشكل عام ويزيد ذلك الاحتمال كلما كان الاعتماد على هذا القطاع في نموها ككل في زيادة. تتعدد أشكال تدفقات رأس المال إلى الدولة ما بين قروض من البنوك التجارية أو من المؤسسات العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة **portfolio investment** وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وتظهر الخطورة السابق الإشارة إليها في هذا النوع بالذات حيث يتم بقصر الأجل وسهولة الخروج والدخول ويتأثر بسهولة بالتقييم الائتماني من قبل وكالات التقييم العالمية.

ويؤدي ذلك إلى دائرة من التفاعلات عند وجود أي أزمة مالية؛ ففقدان الجدارة الائتمانية من خلال التقييم الائتماني يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وبالتالي التأثير على التدفقات وهو ما يكمل الحلقة⁽¹⁴⁾.

من ناحية أخرى فإن المستثمر في الأسهم والسندات يمكن أن يقوم بسحب استثماراته من الدولة بشكل سريع ومفاجئ وبيع ما يملك من أسهم وسندات، ويترتب على خروج التدفقات المالية بهذا الشكل المفاجئ والتسريع آثاراً سلبية خطيرة على سعر الصرف وأسعار الأسهم وسعر الفائدة بل وقيمة البورصة ككل مما قد يكون له أضرار كبيرة. كذلك قد يصل

خلالها كافة عمليات انتقال رأس المال وعمليات المدابنة، أصبح معنى السيادة والاستقلال للدولة له أبعاد أخرى. فلم تعد هناك حدود وقيود تفصل بين الدول، وأصبح من الضروري أن تتماشى السياسات المالية والنقدية أو الضريبية مع ما يراه السوق مناسباً، فتوقعات الأسواق تأتي في المرتبة الأولى. مطالب الشركات متعددة الجنسيات لا بد أن تلبى، لا بد للدولة أن تقلص من إدارتها الاقتصادية فهي يمكن فقط أن تقوم بخدمات اجتماعية عامة لكن في الحدود التي تقبلها الرأسمالية العالمية والفاعلون الخارجيون، على أن يكون ذلك في حدود أقل تكلفة ممكنة حتى لا يمس تقييمها الذي تملبه وكالات لا توجد رقابة عليها. لقد أصبحت الدولة القومية ترتبط في الأذهان بصورة السلطات المحلية التي تقوم بتوفير البنية التحتية والسلع العامة التي تتطلبها المشروعات الاستثمارية، على أن يكون ذلك في حدود لا تتعارض مع مطالب هذه المشروعات⁽¹³⁾.

الاستثمار الخارجي:

يؤدي اعتماد الدولة بشكل كبير على المصادر الخارجية لرأس المال إلى هشاشة وسهولة تأثر اقتصاد هذه الدولة، خاصة إذا كانت القطاعات الأخرى في اقتصادها أصغر حجماً وأكثر اعتماداً على القطاع المالي. حيث أن أي تطورات

الأمر إلى مشكلات في السيولة بالنظام المصرفي أو خفض قيمة العملة. بالإضافة إلى ذلك إذا لم يستجب البنك المركزي بشكل سريع وكانت نسبة الاحتياطي منخفضة قد يؤدي خروج رأس المال إلى وجود أزمة في ميزان المدفوعات (15).

ويؤدي الارتباط الوثيق بين أسواق البورصة وأسواق السندات مع غيرها من الأسواق الخارجية في حالة وجود تغيرات سلبية، إلى تحفيز المستثمرين على الخروج بأموالهم ويكون ذلك من خلال بيع ما يملكون من أسهم وسندات وشراء العملات الأجنبية من يحصلون عليه من أموال في المقابل. وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الطلب على العملات الأجنبية والتحول عن العملة الوطنية مما يؤدي إلى خفض قيمتها إن لم يؤد إلى انهيارها. هذه التغيرات السلبية التي تؤثر على سلوك المستثمرين قد لا تمثل خللاً أساسياً في اقتصاد الدولة، بل قد تتمثل في وجود أزمات في دول أخرى أو انخفاض في أسعار السلع الأساسية التي يتم تصديرها للخارج، أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية التي يتم استيرادها، كذلك أي زيادة حادة في سعر الفائدة العالمي أو تغير في الضرائب المفروضة على عوائد التدفقات (16).

ثانياً: الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: ملامح عامة:

إن التحليل السابق أساس لفهم الأوضاع التي أدت إلى الأزمة ووفرت البيئة المؤثرة في تفاقمها فعند النظر لتلك المنطقة من العالم نجد:

* أن هذه المنطقة كانت تشهد تدفق تريليونات الدولارات عبر حدودها بسبب عولمة أسواق المال خاصة خلال العقد الأخير.

* تحرك رأس المال أصبح غير عقلاني حيث يتبع الأفراد تحركات مديري الصناديق fund managers بدون معرفة حقيقية بالأوضاع الاقتصادية للمناطق التي يستثمرون فيها أو يخرجون منها.

* اعتماد دول جنوب شرق آسيا على تدفق المال الأجنبي في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد تمثلت مصادر رأس المال في:
1- في السنوات من 1986-1990 جاء تدفق رأس المال في صورة استثمار مباشر من اليابان. لكن مع بداية التسعينيات بدأت هذه التدفقات في الانخفاض.

2- في بداية التسعينيات جاء الاستثمار في صورة إيداع خاص وأموال صناديق المعاشات Pension funds، وكذلك في صورة مدخرات الشركات والصناديق الأخرى، وكان المصدر الرئيسي لها هو الولايات المتحدة

كما أن تدفق رأس المال بمقادير كبيرة لم يدفع هذه المؤسسات إلى تحذير حكومات الدول الآسيوية أو إنذارها حتى مع وصول الدين قصير الأجل في تايلاند \$41 بليون بالنسبة إلى \$83 بليون مجموع الدين الأجنبي ولم يتعد الأمر سوى إشارات إلى كبر حجم تدفق رأس المال وتحبيذ هذه لمؤسسات لوجود درجة أكبر من المرونة للعملة دون التوصية بتعويم العملة التايلاندية (الباهت). بل إنه في أواخر 1996 كانت تايلاند تحظى بمدح صندوق النقد بشأن أداءها وحفاظها على سلامة سياسات إدارة الاقتصاد الكلي⁽¹⁸⁾.

ولأن تدفق رأس المال كان مصدره القطاع الخاص وكذلك القروض لم يتسم موقف كل من البنك أو الصندوق بالقلق، وذلك لثقتهم في آليات السوق وقدرتها التصحيحية، الذي يعد جزءاً من المنظومة الفكرية التي تروج لها هذه المؤسسات.

وقبل التطرق إلى الأزمة ومسارها لابد من الإشارة إلى الارتباط بين سوق العملات وسوق الأوراق المالية، إذ مثل هذا الارتباط أحد آليات تفاقم الأزمة. فإلعمل على فتح أسواق المال المحلية أمام رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على التدفق إلى الداخل يتطلب القيام ببعض الترتيبات الخاصة بقابلية العملة المحلية للتحويل للمستثمرين الأجانب،

الأمريكية، وقد وضع رأس المال هذا في صناديق الاستثمار والمؤسسات الاستثمارية الأخرى بدول جنوب شرق آسيا⁽¹⁷⁾.

دور الحكومات في هذه المنطقة:

لكي تقوم الحكومات بجذب الاستثمار وضعت استراتيجية تقوم على أربعة عناصر أساسية:

1- التحرير المالي وإزالة القيود على دخول وخروج رأس المال.

2- السماح بمشاركة البنوك الأجنبية بشكل أكبر في البنوك المحلية وفتح قطاع التأمين لدخول الأجانب.

3- الإبقاء على سعر فائدة مرتفع وذلك مقارنة بسعر الفائدة السائد في الولايات المتحدة والمراكز العالمية المالية الأخرى لجذب رأس المال المضارب الذي يسعى للاستفادة من الفرق الكبير بين معدلات الفائدة.

4- ربط قيمة التبادل للعملة المحلية بالدولار لإزالة المخاطر بالنسبة للمستثمر الأجنبي والتي تظهر مع تغيير قيمة العملة المحلية.

وقد حظيت هذه الاستراتيجية بمباركة صندوق النقد والبنك الدولي. حيث كان أهم العناصر التي تؤكد عليها هذه المؤسسات هي تحرير حساب رأس المال capital account liberalization.

الذاتية، أي أنه بحركته وسلوكه لا يغير من حركة الاقتصاد، ولكنه يستغل موقفاً قائماً لصالحه، أو يدفع باتجاه حركة من المتوقع حدوثها بل من المؤكد حدوثها. ولذا فإن المضاربيين يتابعون سلوك تلك الاقتصاديات التي لا يتفق سعر صرفها مثلاً مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية لها، بمعنى وجود عجز مزمن ومستمر في ميزان المدفوعات مع استمرار سعر صرف مغالي في قيمته **Over valued exchange rate**، هنا يكون من المتوقع بل من الحتمي تخفيض سعر صرف العملة وبالتالي قد يساعد المضاربون على تسريع هذا التوجه ثم يعملون على استغلاله⁽²⁰⁾. هذه المؤشرات أو الضعف الاقتصادي الذي اعتمدت حركة المضاربيين والمستثمرين عليه ترجع بدايته إلى عام 1996 في تايلاند حيث ظهر ضعف الاقتصاد التايلاندي والذي كان مستتراً خلف معدل النمو الاقتصادي المرتفع، وانخفاض قيمة الدولار الذي كانت العملة التايلاندية مربوطة به. وقد أدى بروز هذا الضعف إلى إثارة الانتباه بشأن وضع دول المنطقة ككل. وهو الأمر الذي أظهر التماثل في المشكلات خاصة مشكلات القطاع المالي⁽²¹⁾. وبعد محاولات شتى من جانب السلطات النقدية التايلاندية للحفاظ على سعر الصرف سحب بنك تايلاند مساندته

وهي تمثل ضمان خروج رؤوس الأموال الأجنبية في أي وقت تشاء، وهو الأمر الذي يمثل في ذات الوقت آلية الارتباط بين سوق العملات وسوق الأوراق المالية، ذلك أن العائد على الاستثمار للمستثمر الأجنبي يتوقف بشكل كبير على سعر الصرف وحركته وهو ما يطلق عليه مخاطر سعر الصرف. فإذا حدث لأي سبب من الأسباب ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات أو تفاقم في العجز القائم بشكل غير متوقع بحيث يبدو معه أن تخفيض سعر صرف العملة المحلية آت لا محالة، فإن ذلك قد يفجر أزمة تتخذ شكل موجة بيع للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية كالأسهم وذلك بهدف الخروج برؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يؤدي إلى الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم والأوراق المالية الأخرى من ناحية كما يمثل ضغطاً على سوق الصرف الأجنبي من أجل تحويل رؤوس الأموال إلى العملة الأجنبية حتى تتحقق عملية الخروج من ناحية أخرى⁽¹⁹⁾. ويأتي في هذا المقام دور المضاربيين، إذ أن "المضاربة هي استغلال حركات غير متوقعة في السوق مما يؤدي لمتابعة المضاربيين لحركة تقلبات الأسعار في السوق، فكلما زادت هذه التقلبات زاد حجم الهامش الذي يحصل عليه المضارب إلا أن المضارب لا يخلق موقفاً بحركته

الأحداث التي ألفت الضوء على هشاشة وسهولة تأثر بعض الدول والمؤسسات العالمية والنظام العالمي المالي ككل⁽²⁶⁾. ولأن المتعاملين في الأسواق المالية العالمية تدفعهم دائماً وتحركهم روح أو غريزة القطيع "Herd instinct" تغيرت روح التعاطف والتفاؤل التي كانت تسيطر على النظرة إلى هذه المنطقة وحلت محلها موجة تشاؤمية طاردة للمستثمرين في المنطقة والمتعاملين في أسواقها المالية⁽²⁷⁾. وبالتالي تجسدت الأزمة في تدهور أسعار العملات والتراجع الدرامي لأسعار الأسهم المدرجة في البورصات الآسيوية وكذلك عجز تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية وبخاصة أعباء ديونها وتمثلت أيضاً في انهيار عدد كبير من الشركات العقارية مما خلق سلسلة من الآثار المترتبة أدت إلى انخفاض حاد في مستوى التشغيل وإفلاس عدد كبير من الشركات والبنوك وتدهور معدلات النمو ودخول بعض هذه الدول في ركود عميق وارتفاع معدل البطالة.

ثالثاً: الأزمة في ماليزيا:

بدأ رد الفعل الماليزي للأزمة بتدخل البنك المركزي للدفاع عن العملة الوطنية الرنجت، وقد صاحب ذلك تصريحات حادة من قبل رئيس الوزراء مهاتير محمد يتهم فيها المضاربين بالهجوم على الرنجت ومحاولة ضرب اقتصاده. وقد ذكر أن

للباهت في أسواق التبادل الأجنبية في 2 يونيو 1997 وانخفضت قيمة الباهت⁽²²⁾. انتقلت العدوى للرنجت الماليزي في 14 يونيو 1997 وشهدت حركات مضاربة وبيع كبيرة للعملة الماليزية. كان الرد الأول من جانب رئيس الوزراء الماليزي هو إلقاء اللوم على المضاربين الأجانب، وقد اعتبرت الأسواق ذلك تجاهلاً منه ومن الحكومة للمشكلات الحقيقية في الاقتصاد الماليزي وبالتالي كانت ردود الأفعال سلبية، مما أوجد ضغوطاً على الحكومة الماليزية كي تتخذ إجراءات فعالة لمحاولة تهدئة الأوضاع.

وقد انتقلت أصداء الأزمة سريعاً إلى إندونيسيا، مؤثرة على قيمة الروبية مما دفع إندونيسيا إلى اللجوء إلى صندوق النقد في 8 أكتوبر 1997⁽²³⁾. ولكن رغم الهدوء النسبي مع تدخل الصندوق إلا أنه عادت الاضطرابات للأسواق في 17 أكتوبر 1997 مع إعلان بنك تايبان تخفيض قيمة الدولار التايواني الجديد 15%⁽²⁴⁾. وقد بلغت الأزمة ذروتها مع انخفاض قيمة بورصة هونج كونج 25% في غضون أربعة أيام من 23-28 أكتوبر 1997⁽²⁵⁾.

إن الأزمة في بدايتها تعكس حجم العدوى كعامل مساعد لتفاقمها، حيث يبرز إعادة تقييم المستثمرين للمخاطر المرتبطة بهذه البلاد، وذلك بسبب ظهور سلسلة من

الدول الآسيوية قضت أربعين عامًا محاولة بناء اقتصادها والآن يأتي أمثال جورج سوروس (مضارب ومدير صندوق) للقضاء عليها.

مع حلول شهر سبتمبر بدأت الحكومة تأجيل مشروعات بناء تصل قيمتها إلى بلايين الدولارات كرد فعل لوصول الرنجات إلى 3000 للدولار ومحاولة لاحتواء الأزمة، إلا أن تصريحات رئيس الوزراء لم تتوقف، حيث صرح في 20 سبتمبر في المؤتمر السنوي لصندوق النقد والبنك الدولي في هونج كونج أن تجارة العملة غير أخلاقية ولا بد من إيقافها. وأن تدهور قيمة العملة والبورصات ما هو إلا مؤامرة ضد الدول الآسيوية ومحاولة من الغرب للقضاء على تقدمها، وقد أدى ذلك إلى ظهور ردود فعل إعلامية وسياسية تنتقد هذه الرؤية التي يتبناها مهاتير محمد.

وقد بدأت الحكومة الماليزية في وضع سياسات وإجراءات في أكتوبر 1997 للتعامل مع الأزمة المالية بدون اللجوء إلى صندوق النقد وطلب المساعدة منه. أول هذه السياسات والإجراءات تمثلت في وضع ميزانية لوقف تدهور الاقتصاد وحمايته من الدخول في حال كساد. وقد تمثلت أهم عناصرها في تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 2%، وتأجيل المشروعات الكبيرة ومراجعة

شراء الهيئات الحكومية للسلع الأجنبية كذلك احتوت الميزانية على جوانب مالية وخطة ائتمانية لتقييد نمو الائتمان بنسبة 25% بحلول نهاية عام 1997 وبنسبة 15% بحلول نهاية عام 1998⁽²⁸⁾. إلا أن هذه الإجراءات وهذه الميزانية لم تنجح في إعادة الثقة في البلاد وهبط مؤشر بورصة كوالالمبور بنسبة 11% نتيجة اهتزاز الثقة من قبل المستثمرين، وكذلك نتيجة سحب الأرصدة من البنوك مما زاد من اهتزاز الثقة⁽²⁹⁾.

في 5 ديسمبر 1997 ارتفعت قيمة العملة نتيجة إعلان أنور إبراهيم وزير المالية الماليزي أن الحكومة سوف تقوم بوقف الإنفاق على مشاريع حكومية كبيرة لمحاولة إعادة الثقة في الاقتصاد. وقد قامت الحكومة في 8 ديسمبر بإعلان مجموعة جديدة من السياسات عندما أصبح واضحاً أن عدم الاستقرار الإقليمي أكبر مما كان متوقعاً، وذلك بهدف دعم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وإعادة الثقة في النظام المالي وقد تضمنت هذه السياسات خفض الإنفاق الحكومي بنسبة 18% وتقليص الائتمان المصرفي وتخفيض الواردات. ولكن بعيداً عن تصريحات أنور إبراهيم تساءل المحللون عن مدى التزام القيادة الماليزية بهذه السياسات خاصة أن مهاتير محمد كان يخطط لماليزيا متقدمة بشكل كبير بحلول

أيضاً في ديسمبر 1997 صرح أنور إبراهيم بأنه ناقش مشكلات ماليزيا مع مدير صندوق النقد الدولي الذي كان في كوالالمبور في لقاء مع وزراء مالية آسيا. وقد صرح مصدر حكومي إثر هذا اللقاء أن مدير الصندوق يرى أن جزءاً من مشكلة ماليزيا هو التصريحات السياسية غير المسئولة وغير المجدية **Political rhetoric** وذلك في إشارة إلى مهاتير محمد وتصريحاته حول مسئولية المضاربين في إضعاف الاقتصاد الماليزي. ورغم التشكك في قدرة الحكومة على تنفيذ هذه السياسات رأى المحللون أن هذه الإجراءات تمس التحديات الأساسية التي تتبع من الاقتصاد الماليزي وأهمها ضعف النظام المصرفي وضعف الاحتياطي الأجنبي نتيجة تدهور قيمة الرنجت في مواجهة الدولار.

وفي يناير 1998 تم إنشاء مجلس استشاري للوزارة لمعالجة المشكلات الاقتصادية وتمثل الغرض من هذا المجلس في تقديم توصيات للحكومة بشأن كيفية إعادة الثقة في الاقتصاد ومنع الاقتصاد من مواجهة الكساد، كذلك في فبراير ومارس 1998 قامت الحكومة بعدة إجراءات لإصلاح النظام المالي ومواجهة المشكلات الاقتصادية والمالية من خلال زيادة الشفافية والانتكشاف لدى الشركات والبنوك⁽³¹⁾.

عام 2020 وقد أدى ذلك إلى إسراعه في القيام بمجموعة من المشروعات الحكومية التي وجدت لهذا الغرض كذلك فإن مهاتير محمد أوجد نظاماً رأسمالياً موجهاً. حيث تعهد الحكومة بهذه المشروعات الوطنية للقطاع الخاص وفي بعض الأحيان تقوم الحكومة بتخصيص هذه المشروعات. وتصبح الحماية السياسية هي العامل الأساسي بغض النظر عن الكفاءة الإدارية أو الخبرة الفنية وقد ساعد على الإبقاء على هذا النظام سهولة الائتمان ووجود بورصة نشطة. وقد أوجد هذا الوضع نوعاً من القلق لدى المراقبين بشأن صعوبة قيام مهاتير محمد بالتخلص من رجال الأعمال كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي لإيمانه بالولاء والعلاقات الشخصية⁽³⁰⁾.

ظهر في هذا الإطار الاختلاف بين مهاتير محمد وأنور إبراهيم نائبه ووزير ماليته. وفي ظل هذا الاختلاف أصبح من الصعب على الاقتصاديين الاقتناع بأن السياسات الجديدة سوف يتم تطبيقها بسبب تعارض ملاحظات مهاتير محمد وأنور إبراهيم خاصة مع قيام مهاتير محمد بالتصريح بأن مشروع يصل إلى 15 مليون رنجت (\$2.7 بليون في ذلك الوقت) سوف يتم الاستمرار فيه وذلك بعد أن قررت الوزارة وقف كل مشروعات البنية التحتية.

وقد أدت هذه السلبيات إلى ظهور أفكار مضادة، خاصة في ظل الأزمة، حول الانغلاق والانفصال عن الأسواق الخارجية. وقد اتضح ذلك من خلال ما اتخذته ماليزيا من سياسات انغلاقية مثل تطبيق قيود على التجارة في العملات، وهو الذي ترفضه الولايات المتحدة وصندوق النقد باعتبار أنها سياسات رجعية لا تحسن من الأوضاع الاقتصادية كما سيتم الإشارة لاحقاً.

2- أن الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة واستجابتها للأزمة تم عرقلتها بسبب وجود خلاف داخل صفوف صانعي القرار، حيث وجد معسكرين:-

الأول يقوده نائب رئيس الوزراء وزير المالية (سابقاً) أنور إبراهيم، والذي فضل اتباع اقتراب تقشفي يتضمن قدرًا من المعاناة قصيرة أو متوسطة الأجل ولكنها سوف تنتج اقتصادًا متوجهًا نحو السوق، وهو يتبع سياسات مماثلة لصندوق النقد وتوصياته، ومن الجدير بالذكر أن الإعلام الغربي كان يصور أنور إبراهيم على أنه القائد المستقبلي لماليزيا، وكان يشير باستمرار لاحتمالات الخلاف بينه وبين مهاتير ويتسم تصوير الغرب لأنور إبراهيم على أنه العقلاني الرشيد ومهاتير محمد بأنه قادم من الزمن البائد، زمن المستعمرات والحروب وأن سلوكه لا يتسم بالعقلانية.

وقد مثلت هذه السياسات أداة ووسيلة الحكومة في التعامل مع الأزمة دون اللجوء إلى صندوق النقد، حيث رفض مهاتير محمد اللجوء إلى الصندوق لاعتباره جزءاً من المؤامرة ضد بلاده. ومن تحليل هذه السياسات ومدى فاعليتها يمكن رصد عدة نقاط على النحو التالي:

1- مثل تطور الأحداث في ماليزيا انعكاساً للظروف التي تمر بها إندونيسيا أي أنه نتاجاً لانتقال العدوى من الأسواق الإندونيسية، حيث تعامل المستثمرون مع ماليزيا على أنها مماثلة لإندونيسيا في ظروفها دون النظر لحقيقة أوضاعها الاقتصادية أو السياسية. مما أدى إلى صعوبة تطبيق السياسات بصورة تؤدي إلى بلوغ النتائج المرجوة وتحسين الوضع الاقتصادي.

يشكل ذلك أحد سلبيات العولمة إذ يصعب فصل الأوضاع الداخلية عن الأوضاع الخارجية سواء الإقليمية أو العالمية. حيث يتأثر الوضع الاقتصادي بتحرك رؤوس الأموال والتجارة في العملة، وهي التي تكون غالباً غير عقلانية وتتحرك كالمقطع، وهو ما يغير من الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية للدولة ويصعب احتواء الأزمات في ظله.

في مايو ويونيو 1998 عندما طالب أنور إبراهيم بشكل متكرر بالإصلاح السياسي وإيجاد نهاية لنظام المحاسيب cronyism والفساد وهي نفس مطالب الدول الغربية لدول جنوب شرق آسيا والتي ترى أنها السبب الحقيقي في الأزمة. وتمثل رد فعل مهاتير محمد في المؤتمر السنوي لحزب UMNO -أحد أحزاب الائتلاف الحاكم- في الهجوم على أنور إبراهيم واتهامه وأفراد عائلته وأصدقائه بالاستفادة من برامج حكومية أو وظائف حكومية وذلك كرد على تصريحاته حول الفساد والمحسوبية⁽³⁴⁾.

لقد تأثرت شعبية مهاتير بشكل كبير داخل صفوف حزب UMNO وخارجه نتيجة للأزمة الاقتصادية ونظر الكثير لتصريحاته الناقدة للسوق والنظام المالي العالمي على أنها قد ساعدت على تفاقم الأزمة الاقتصادية. وقد أعطى ذلك الفرصة لأنور إبراهيم ومؤيديه لتوجيه انتقادات صريحة لرئيس الوزراء مما صعد الخلاف بين الاثنين وشكك في قدرة ماليزيا على حل مشكلاتها وأثار التوقعات بظهور مشكلات سياسية.

وفي 1 سبتمبر 1998 أعلنت ماليزيا تثبيت العملة لاحتواء المضاربة، وقد عكس ذلك محاولات مهاتير محمد مواجهة عملية المضاربة التي أعلن بشكل متكرر مسئوليتها عن تدهور الوضع

أما الثاني فهو يقوده مهاتير محمد ومستشاره الاقتصادي دايم زين الدين⁽³²⁾. والذي أراد أن يعود إلى استراتيجية النمو السابقة والتي تتضمن النمو من خلال الائتمان وتبني سياسات مخالفة تمامًا لتلك التي يضعها أنور إبراهيم، وكان مهاتير محمد قد ترك أنور إبراهيم يتولى مسئولية وضع السياسات وذلك منذ سبتمبر 1997. لكن مع استمرار انخفاض الرنجات وأسعار الأسهم توصل مهاتير إلى أن منهج نائبه غير ملائم فقام بنفسه بتولي زمام الأمور. حيث رأى أن مشكلات بلاده التي تسبب فيها المضربون أصبحت أسوأ من ذي قبل بسبب السياسات التي اتبعتها أنور إبراهيم والتي هي مستوحاة من صندوق النقد الدولي، هذه السياسات تم تغييرها مع تعيين دايم زين الدين من قبل مهاتير في منصب وزير مهام خاصة مسئول عن الاقتصاد في 24 يونيو 1998.

هذه المعركة في وضع السياسات تم حسمها لصالح مهاتير مع استقالة أحمد دون، رئيس البنك المركزي، في 28 أغسطس 1998 وهو المساند الأول لسياسات أنور إبراهيم وذلك رفضاً للخطة المستقبلية لتطبيق تثبيت سعر العملة والقيود على تبادلها⁽³³⁾.

وقد سبقت هذه الاستقالة تصاعد الخلاف بين أنور إبراهيم ومهاتير محمد

محاولة تفويض فرصته في منافسة رئيس الوزراء على الزعامة السياسية. غير أن مصادر رئيس الوزراء شددت على أن الخلاف لا يتعلق بالسياسة بل يتركز على السبل الكفيلة بمعالجة الأزمة المالية، علماً بأن كثيرين في الوسط السياسي في كوالالمبور كانوا ينظرون إلى إبراهيم على أنه المرشح الأول والوحيد لخلافة مهاتير محمد⁽³⁸⁾.

اعتقل أنور إبراهيم في 20 سبتمبر بعد أن قاد 30 ألف معارض للحكومة في شوارع العاصمة وميدان الحرية مطالبين باستقالة مهاتير وإصلاح الحكومة، مما أدى إلى ظهور ردود فعل دولية مناصرة لأنور إبراهيم. فقد أرسل وزير المالية الفرنسي رسالة مساندة لأنور إبراهيم في 22 سبتمبر، كما أعرب رئيس الوزراء الأسترالي عن قلقه بشأن اتجاه ماليزيا نحو السلطوية⁽³⁹⁾. كذلك انتقدت واشنطن قانون الأمن الذي سمح باعتقاله وطالبت بمحاكمة عادلة لأنور إبراهيم.

قام مهاتير محمد بالاعتراف عن قلقه بشأن احتمال قيام الدول الأجنبية بفرض عقوبات كرد فعل لاعتقال أنور إبراهيم. وقد نقلت وكالة الأخبار الوطنية عنه تعليقات حول أن بعض الدول تريد تخريب اقتصاد ماليزيا وقد تستخدم الصراع السياسي كفرصة للتدخل⁽⁴⁰⁾. وفي 4 أكتوبر أدخل أنور المستشفى بعد

الاقتصادي في ماليزيا. وتعد هذه القيود أكثر الخطوات جرأة في التعبير عن رفض سياسات صندوق النقد وتوصياته حول الإبقاء على حرية السوق. وقد صرحت واشنطن في 2 سبتمبر أن ماليزيا تأخذ خطوات رجعية باتخاذها هذه القيود على تبادل عملتها. وقد صرح ديفيد آرون (US undersecretary of commerce) بأنه في زيارته لماليزيا في الأسبوع التالي سوف يقول للمسؤولين بالمنطقة أن الأزمة لا يمكن أن يتم استخدامها كمبرر للتراجع عن التزامات تحرير الأسواق⁽³⁵⁾.

وقد برزت التوقعات بشأن استقالة أنور إبراهيم إلا أن رفض اقتراح مهاتير بأن يقوم بترك منصبه فقام مهاتير محمد بإقالته من منصب نائب رئيس الوزراء وزير المالية بدون تقديم أسباب وقام رئيس الشرطة الاتحادية بالإعلان عن أن أنور إبراهيم يتم التحقيق معه حول اتهامات وجهت ضده في كتاب محظور اسمه "خمسون سبباً تحول دون أن يصبح أنور رئيساً للوزراء"⁽³⁶⁾. وفي 3 سبتمبر صرح أنور إبراهيم أنه كان ضحية لمؤامرة مدبرة على أعلى مستويات الحكومة وأنه قد يتم القبض عليه استناداً إلى قانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالاحتجاز بدون توجيه اتهامات⁽³⁷⁾. وقد أرجع أنور إبراهيم هذه المؤامرة إلى

وفي 15 نوفمبر قامت مادلين أولبريت بمقابلة زوجة أنور إبراهيم وذلك فيما وصفه وكالات الأنباء بأنها إهانة دبلوماسية للمسئولين الماليزيين الذين حذروا من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لماليزيا. وقد استمر اللقاء حوالي نصف ساعة وذلك على هامش لقاءات قمة آبك. ويعد هذا اللقاء توضيحاً رمزياً لمساندة الولايات المتحدة لأنور إبراهيم.

وقد استخدم معسكر أنور اتصالاته الدولية ومكاتبه لإيجاد مساندة شعبية كبيرة له وموجة احتجاج على أسلوب معاملته سواء المعاملة أو الاحتجاز، مما أخرج مهاتير محمد الذي كان يستضيف رؤساء العالم لقمة آبك⁽⁴⁵⁾.

ومن ناحية أخرى فقد افتتحت قمة الدول الـ 21 الأعضاء في المنتدى الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادي (آبك) في 17 نوفمبر وسط أزمة دبلوماسية بسبب تصريحات أدلى بها نائب الرئيس الأمريكي آل جور بشأن الديمقراطية في آسيا وأثارت عاصفة من الاحتجاجات واتهمت ماليزيا واشنطن بدعم المعارضة بتحريضها وحملتها مسئولية أي انقسام في البلاد. وكان آل جور -الذي جاء إلى القمة نيابة عن الرئيس بيل كلينتون- قد عبر عن دعمه لـ"ريفورماسي" (حركة المعارضة) في ماليزيا وفي دول آسيوية أخرى واسترسل أمام تجمع لرجال

ظهوره في المحكمة وعليه آثار ضرب مما أثار ردود فعل قوية ضد مهاتير وقد انتقدت وزارة الخارجية الأمريكية سوء معاملة ماليزيا للمعتقلين السياسيين وقد اتهمت Amnesty International الحكومة الماليزية بانتهاك حقوق الإنسان كما أعربت كندا وأستراليا وإندونيسيا وكوفي عنان عن قلقهم بشأن قضية أنور إبراهيم وأسلوب معاملته⁽⁴¹⁾.

وقد قام أعوان أنور ومعظمهم من الملايو المسلمين الذين يعدون الركن الأساسي في حزب مهاتير بمظاهرات متكررة في العاصمة. واعتقل أكثر من خمسمائة شخص في المظاهرات وهذا أمر غير معتاد في ماليزيا. وقد أصيب في أحد هذه المظاهرات وأكثرها عنفاً يوم 24 أكتوبر أربعة عشر شخصاً بينهم شرطيان وإلى القبض على مائتين وثمانية وستين آخرين⁽⁴²⁾. مما دعا منظمات حقوق الإنسان إلى مطالبة مهاتير محمد بالاستقالة⁽⁴³⁾.

بدأت محاكمة أنور في 2 نوفمبر 1998 بتهم الفساد وتهم أخرى جنسية والتي أعلن أنور براءته منها. وقد رفض القاضي السماح للأجانب ونقابة المحامين الماليزية بحضور المحاكمة بصفة مراقب⁽⁴⁴⁾.

رابعاً: الخطاب الماليزي:

إن الخلاف بين مهاتير محمد وأنور إبراهيم الذي بدأ في الظهور مع اندلاع الأزمة، وتطور مع تطورها يرجع في جانب منه إلى الرؤى المتباينة لكل منهما لأسباب الأزمة وسبل معالجتها، كما يرجع إلى اختلاف النظر لدور العالم الخارجي في الأزمة. كما أن رؤية مهاتير محمد لمسئولية العولمة والمؤسسات العالمية حاکمة لتوجهه السياسي والاقتصادي، وهو ما أثر على مسار الأزمة. لذلك كانت الاستعانة بتحليل نماذج لخطب كل منهما.

1- خطاب مهاتير محمد⁽⁴⁷⁾

تتبع رؤية مهاتير محمد وتصريحاته من منظومة فكرية معينة وتدور حولها النقاط التالية: فهو ينظر إلى النظام المالي والاقتصادي الجديد على أنه نظام تهمين فيه قوى الغرب ولا تريد لماليزيا وآسيا بصفة عامة الازدهار والنمو ولا ترضى إلحاقهم بها، وهو بالتالي يلقى باللوم على الظروف الخارجية في تفسير أسباب الأزمة، ويضع هذا في إطار أن العولمة توفر لقوى السوق أو بالأصح من يتاجرون بالملايين عبر الكمبيوتر أداة ووسيلة القضاء على الاقتصاد وإفقار الشعوب، وأن العولمة كأيدولوجية بل كدين لا يمكن معارضتها لأنها أداة الغرب والبيئة المناسبة لسيطرته وتحقيق مصلحته.

الأعمال في دفاع طويل عن الديمقراطية التي اعتبرها شرطاً لازماً للتنمية في المنطقة ما أثار عاصفة من الاستنكار.

وشدد آل جور على اعتبار الديمقراطية شرطاً لازماً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وحظيت تصريحاته فيما بعد بدعم كامل من البيت الأبيض ووصفت ماليزيا عباراته بأنها مثيرة للإشمزاز وغير مسنولة وبأنها انتهك للقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول التي تتمتع بالسيادة. وخلال مأدبة عشاء حضرها في 16 نوفمبر رجال أعمال مشاركون في القمة وبخ آل جور رئيس الوزراء الماليزي وامتدح شعب ماليزيا الشجاع المطالب بالإصلاح وهو الشعار الذي يرفعه أنور إبراهيم الذي يحاكم حالياً بتهمة الفساد.

وسارع وزير خارجية ماليزيا أحمد بدوي بالرد على تصريحات آل جور المساندة للمعارضة والمطالبة بالإصلاح قائلاً أنها استفزازية وحمل واشنطن مسؤولية حدوث اضطرابات لاحقة. وأضاف أن "ماليزيا ترى أن تحريض الحكومة الأمريكية عناصر بعينها داخل البلاد على العصيان والجوع إلى وسائل غير ديمقراطية للإطاحة بحكومة منتخبة انتخاباً دستورياً، أمراً بغيضاً"⁽⁴⁶⁾.

رغم ذلك يؤكد مهاتير محمد على أهمية الاستثمار الأجنبي لآسيا وأهمية اتباع سياسات متوافقة مع آليات السوق ونظامه. تجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم الأزمة الآسيوية ووقوف مهاتير محمد منتقدًا بشكل كبير للنظام المالي العالمي والاتجار في العملة وفتح الأسواق إلا أن ماليزيا من أكثر الدول التي استفادت من هذا الانفتاح على السوق العالمي.

وفيما يلي يسعى التقرير لتحليل خطاب مهاتير محمد للفترة ما بين سبتمبر 1997 إلى مايو 1998 وبيان أهم ما ينطوي عليه من عناصر بشأن أسباب الأزمة الاقتصادية الآسيوية بصفة عامة والأزمة الماليزية بصفة خاصة وكيفية حلها، وهذه العناصر هي كالتالي:

أسباب الأزمة:

يرى مهاتير محمد أن سبب الأزمة ليس داخليًا وأن الأساس الاقتصادي لبلاده سليم. ويرجع المشكلة لإمكانية أي فرد ببضعة ملايين دولار أن يدمر النمو الذي حققته بلاده من خلال المضاربة في العملة.

كذلك يرى أن الدول المتقدمة تتنافس تنافسًا صفيًا وأنها تحاول أن تستغل الدول الفقيرة كي تحقق قوة أكبر وأن هذه الدول لا تريد لبلاده أن تنمو وأن هذه مؤامرة للقضاء على التقدم الذي حققته (97/9/20).

الأسواق:

يعترف مهاتير محمد بأهمية فتح الأسواق وإدخال الشركات متعددة الجنسيات إلى بلاده. ويشير إلى أنه تقبل انغلاق هذه الشركات أمام الماليزيين لتولي المناصب بها، كما أنه قد تقبل إرسال الشركات لأرباحها إلى الخارج ووافق على عدم فرض أي ضرائب تذكر عليها وهو بصفة عامة يقر بأهميتها لبلاده وأهمية توفير ما تحتاجه (97/9/20).

ويشير إلى نزوله على رغبة السوق واللاعبين الأساسيين به والدول الكبرى من خلال الموافقة على المضاربة، الموافقة على تداول العملة الماليزية في الخارج.

ولكنه يضيف أنه كان لابد عند مطالبته بتخفيض معدلات النمو من قبل الدول الكبرى والفاعلين الرئيسيين أن يرفض ذلك تمامًا.

ويربط مهاتير محمد بين محاولة بلاده الوقوف ضد رغبة الفاعلين الأساسيين وبين محاولة ضرب بلاده من خلال المضاربة. هذه الدول تعد في رأيه هي القوة المحركة التي تهز العالم.

وتعتبر الأزمة، من وجهة نظره، عن نقطة الخروج عن ما يمليه الطرف الأقوى على الطرف الأضعف، إذ عند هذه النقطة كان لابد من رفض استغلال المستغلين الذي طالما تحملته ماليزيا من قبل (97/9/20).

العولمة:

يرى مهاتير محمد أن الليبرالية والعولمة هما أساس لأيديولوجية عالمية جديدة، بل أساس لدين جديد لا يمكن انتقاده أو قول أي شيء ضده (98/5/9)، فهما أصبحا يعنيان الحرية المطلقة في التحكم (98/5/20). العولمة -من منظوره- تعنى أن الدولة أصبحت شيئاً من الماضي وأن فاعلين عالميين هم الذين يتحكمون ويحددون تطور العالم، وسوف ينحون جانباً الحكومات (98/5/27)، فهم يحركون العالم وفقاً لهدف واحد ألا وهو توليد المزيد من الأموال وإن تطلب الأمر الإطاحة بالحكومات (98/5/28).

وأن النظام الليبرالي الذي تشكل كي يساعد الأفراد على التحرر من الحكومات وتمكينهم من الازدهار من خلال مبادراتهم الفردية قد أدى الآن إلى الإطاحة بهذه الحرية وانتج التعاسة للشعوب بدلاً من هذه الحرية (98/5/28).

الاتجار في العملة:

تعتبر نظام الاتجار في العملة السائد وبصورته الحالية غير ضروري، وسري مظلم، وأنه لا بد أن يصبح غير قانوني. ويعتبر مهاتير محمد أن الأسواق المالية العالمية بصورتها الحالية تؤدي إلى جلب الفقر لبلاده وأنها السبب فيما حدث لماليزيا. ويعتبر أيضاً أن النظام السائد نظام يستوجب منه تقبل وجود أقوىاء

يستطيعون تدميره وأنه لا يوجد ما يفعله حيال ذلك والأفضل ألا يغضبهم، فهم الذين يحددون ما إذا كان ينمو أم لا. إن حالة النظام السائد تعبر من وجهة نظره عن حالة من السرية والظلمة وحالة عدم تأكد مصطنعة تخلق من جانب المستفيدين بها وحتى يصبح النظام أفضل للجميع فإنه لا بد من تغيير هذه الأوضاع (97/9/20).

حل الأزمة:

يرى مهاتير محمد أن حل الأزمة يكمن في إعادة قدر من الاستقرار للعملة من خلال ربط قيمتها بالأداء الاقتصادي للدولة. وأيضاً جعل المضاربة والاتجار في العملة عملاً غير قانوني (97/9/20).

الاستثمار الخارجي وطمأنة المستثمرين:

يهتم مهاتير محمد في خطابه بالإشارة إلى حاجته للمستثمرين ومحاولة إعادة الثقة في بلاده ويشير إلى أهمية عودة رأس المال الأجنبي إلى بلاده، كما يشير إلى مدى تشجيعه له في السابق وأهمية التسهيل له، وهو يلجأ إلى طمأنة هؤلاء المستثمرين من خلال إظهار قدرته على إدارة بلاده، وإقناعهم بأن استمرار مشاريع البنية التحتية لن يؤثر على استثماراتهم (97/9/20).

وهو يؤكد لأصدقاء ماليزيا الأجانب أنها سوف تفعل ما تستطيع للمحافظة على مناخ جذاب للاستثمار الأجنبي، وأنها سوف تستمر في تحرير الاقتصاد وتبني

الحكومات والتغلب على الفساد الحكومي،
فكرة غير مقبولة" (98/6/2).

النظام المالي العالمي:

يرى مهاتير محمد أنه قد حان الوقت
للتعامل مع قضية إصلاح النظام المالي
الدولي لضمان الاستقرار في العملة
واحتواء نشاط من يقومون ببيع وشراء
الأموال ليس لأي غرض إلا لتحقيق
الأرباح (98/6/2).

فتجار العملات الذين يزدهر نشاطهم
وينمو في حالة العملات غير المستقرة من
الصعب تخيل أنهم سوف يقومون بإصلاح
الحكومات من خلال استقرار سعر الصرف
إذ أن هذا الاستقرار سوف يحرمهم من
فرصة الربح (98/6/2).

دور صندوق النقد الدولي:

يرى مهاتير محمد أن تدهور قيمة العملة
أدى إلى الضغط على الحكومات للجوء
إلى الوكالات للحصول على المساعدة.
وأن الشروط المصاحبة لهذه المساعدة
كانت أكثر من مجرد القضاء على الفساد
والمحسوبية cronyism فقد اضطرت
هذه الدول إلى زيادة أسعار الفائدة
وخفض الائتمان وزيادة الضرائب وفتح
أسواقها أمام تدخل الشركات الأجنبية
(98/3/2).

هذه الشروط جعلت من استعادة تلك الدول
لمستواها الاقتصادي السابق أمراً مستحيلاً
وأصبح عليها أن تتخلى عن فكرة اللحاق

إصلاحات مناسبة للسوق، والتي سوف
تجعلها أكثر تنافسية. فماليزيا ترحب
بالاستثمار الأجنبي وهي دائماً تتبنى نظاماً
اقتصادياً ليبرالياً منفتحاً متوجهاً نحو
السوق (98/4/21).

قوى السوق:

يرى مهاتير محمد أن القول بأن قوى
السوق تقوم بإصلاح الحكومات قول غير
صحيح حيث أن قوى السوق هو مصطلح
يطلق على من يتحكمون في رأس المال
العالمي (98/5/27). إن قوى السوق في
نظره تعبير يطلق على مجموعة غامضة
تقوم بالاتجار في العملة من خلال تغيير
الأرقام على الكمبيوتر الموجود في
حجرات الاتجار في العملة، فليس هناك
أموال حقيقية بل هي ملايين يمكن الاتجار
بها في لحظات دون مراعاة التأثير المدمر
على الأمم والشعوب (98/5/28).

"المهم أن قوى السوق هي جزء من
العولمة لا يمكن إعاقتها أو انتقادها، لأن
من ينتقد أي منهما يهاجم من قبل الإعلام
العالمي". (98/5/27).

ينفي مهاتير محمد علي قوى السوق
القدرة على تمييز السياسات الحكومية
الرشيدة وبالتالي يرفض القول بأن العملة
سوف تقوى ثانية مع ثقة قوى السوق في
الحكومات. "إن فكرة أن الاتجار في العملة
يعطي قوى السوق وسيلة لإصلاح أحوال

إن الحكومات التي اتهمت بأنها سبب في تدهور قيمة العملات هي نفس الحكومات التي طورت بلادها من مجتمعات زراعية إلى نمور آسيوية (98/5/9) "إن اقتصاديات آسيا إذا تركت لحالها سوف تعاود النمو لكن في الأغلب أنها لن تترك كي تنمو..." (98/6/2).

الإعلام العالمي:

يؤكد مهاتير محمد أن الإعلام يروج للبرالية والعلومة، ويساوي بين العولمة والحرية والديمقراطية كما يعتبر العولمة ويروج لها على أنها حق شعوب العالم في حرية اختيار أفضل السلع والخدمات وأن الحكومات لا بد ألا تحرم شعوبها من هذا الحق، ومن يقوم بمعارضة الإعلام في هذه الأفكار التي يروج لها يصبح معارضاً للحرية (98/5/28).

في ضوء التحليل السابق لخطاب مهاتير محمد يمكن رصد النقاط التالية:

- يلاحظ أن خطاب مهاتير محمد يهتم بإظهار مدى اتباعه لمتطلبات الفاعلين الرئيسيين في الأسواق المالية والتجارية، فهو يقر بأهميتها لبلاده، وبالتالي خضوعه لبعض متطلبات وجودها، يظهر من ذلك أن فكرة التنازل عن جزء من استقلالية وسيادة الدولة وارد في خطابه. إلا أنه يقوم بوضع حدود للنزول على رغبة الفاعلين الأساسيين في الأسواق وهو

بالدول المتقدمة (98/3/2). ويضيف مهاتير محمد أن كثيرين نصحوا ماليزيا بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي إلا أنها لن تفعل لأن الشروط المصاحبة لهذه المساعدة قاسية وشديدة جداً وسوف تؤدي إلى فقدان ماليزيا لاستقلالها. "نحن نفضل أن نعيش في فقر ونعيد بناء اقتصادنا..." (98/5/9).

الفساد والمحسوبية cronyism:

يقرر مهاتير محمد أن الثقافة الاقتصادية العالمية قد تغيرت وسادت أفكار مثل أن الانفتاح والشفافية في المعاملات الاقتصادية كافية لإزالة الممارسات غير المقبولة مثل الفساد والمحسوبية. " (98/3/2). "ولكن مما رأينا فإن الانفتاح والشفافية لم تفد هذه الدول التي وقع عليها الهجوم، لكن رأينا المهاجمين يحققون الأرباح مع تركهم لهذه الدول تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية..." (98/3/2).

القيم الآسيوية:

يشير مهاتير محمد إلى قول البعض بأن القيم الآسيوية هي التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية في آسيا ويتساءل أليس طمع الغرب هو الذي أدى إلى ذلك؟ أليس البحث عن الربح والرأسمالية الجديدة وقوى السوق مسؤولة أيضاً، بل هي المسئول الأهم؟ (98/5/28).

2- خطاب أنور إبراهيم (48):

يهتم خطاب أنور إبراهيم بنقاط محددة وهي رد فعل الأسواق وكيفية طمأنة الأسواق والمستثمرين، وعلى عكس مهاتير محمد فهو لا يقوم بالهجوم على الغرب أو الإشارة إلى مؤامرات بل يستخدم مفردات متوافقة مع المصالح الغربية سواء مستثمرين أو دول.

فيرى أنور إبراهيم أن مشكلة ماليزيا هي اعتبارها كأي من الدول الأخرى الموجودة في المنطقة، وبالتالي وانتقال الآثار من دول المنطقة إليها كالوباء وحل هذه المشكلة في رأيه هو إقناع المستثمرين أن ماليزيا في حاجة إليهم وأن الانفتاح هو من أهداف ماليزيا وذلك توافقاً مع النظام العالمي، وأنه لا توجد فرصة للانتقال بالسياسة العامة إلى غير ذلك (49).

وفيما يلي يعرض التقرير لأهم النقاط الواردة في خطاب أنور إبراهيم والتي تم تحديدها بناءً على تحليل خطابه في الفترة من سبتمبر 1997 إلى يونيو 1998 وتتحدد هذه النقاط في الآتي:

الإصلاحات الداخلية والنظام المالي العالمي (50):

يرى أن الاقتصاد الآسيوي سوف يعود إلى سابق عهده مع تنفيذ الإصلاحات الضرورية. وأنه لا بد من إزالة الممارسات

المساس بمعدلات النمو والتي تعد بمثابة نقطة الخروج عن هذا الخضوع.

- كذلك يلاحظ أن مهاتير محمد رغم انتقاده الشديد للنظام المالي العالمي يهتم بتوجيه خطابه للمستثمرين لدعوتهم للثقة في بلاده. يشير ذلك إلى مدى تعاضم دور هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين، إذ يهتم رئيس الوزراء بطمأنتهم وتوجيه الخطاب إليهم وتبرير موقفه من مشاريعه القومية لإعادة الثقة في بلاده ثانية.

- ويسود خطاب مهاتير محمد صورة من صور رفض القوة السائدة في النظام المالي العالمي والاقتصادي ورفض إملاء شروط وتوجيهات من جانب أطراف لأطراف أخرى أضعف، ويرتبط خطابه بفكرة المؤامرة وقضاء الطرف القوي على من يقف في طريقه، وأيضاً فكرة الاستغلال له ولاقتصاده من قبل الأطراف الغربية سواء شركات متعددة الجنسيات، مديري صناديق مالية fund managers أو دول في حد ذاتها.

- وبذلك يمكن تحديد عدة عناصر لخطابه:

- إلقاء المسؤولية على الخارج.
- التركيز على علاقات القوة السائدة وربطها بالعملة.
- سيادة فكرة المؤامرة من جانب الغرب ضد دولته ودول النمرور الآسيوية عامة.

التي تنمي من عدم الكفاءة وعدم العدالة مثل الاحتكار والمحسوبية (98/4/2).

ويؤكد أنور إبراهيم على ضرورة أن يتوافر لدى ماليزيا الاهتمام والإرادة لإجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق نهضتها مرة أخرى، وأن الإذعان لتطبيق الإصلاحات ليس لتهدئة الغرب ولكن هو تعبير عن الالتزام الأخلاقي بفعل ما هو صحيح، إلا أن كل الجهود الداخلية قد لا تسفر عن شيء إذا لم يتم إصلاح العيوب الأساسية في هيكل التجارة ورأس المال الدوليين (98/4/15).

إن زيادة التطاير volatility في رأس المال قصير الأجل وهشاشة النظام المالي العالمي، وكذلك عدم وجود شفافية في تجارة العملة، تهدد الاقتصاد العالمي (98/4/15). "ورغم أنه يجب علينا أن نهتم بحماية مصالحنا الوطنية، فإنه ليس هناك مجال للنزاعات والتصريحات السياسية الوطنية والحمانية، ولكنها قد تكتسب شرعية إذا لم يلتزم المجتمع الدولي بإصلاح النظام المالي، فمن المهم أن يعمل المجتمع الدولي من أجل إنشاء نظام يحقق الاستقرار في نظام المبادلات للعملة ويمنع الأزمات الدولية من الحدوث في المستقبل (98/4/15)".

العولمة:

يؤكد أنور إبراهيم أن العولمة لا يمكن إيقافها أو تغيير مسارها وهي سوف

تعيد تعريف دور الدولة ونطاقها وأن ماليزيا سوف تصبح مهمشة إلا في حالة التوافق مع الواقع الجديد (98/6/1).

دور الولايات المتحدة الأمريكية:

يؤكد أنور إبراهيم أن سياسات وأفعال الولايات المتحدة مهمة لتحقيق الاستقرار في النظام المالي ونحن نرحب بمساندة الولايات المتحدة في التدخل لمعالجة مخاوفنا حول العولمة واتجاهها (98/4/15).

آليات السوق:

يؤكد أنور إبراهيم على الالتزام بالليبرالية وتكامل سوق رأس المال والمؤسسات المالية الماليزية مع السوق العالمي. إلا أنه يضيف أن "الأزمة أثارت أسئلة حول معتقداتنا الأساسية والافتراضات الأساسية حول التنمية: اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي ودور المنظمات متعددة الأطراف. فنحن لا نسيطر علينا أو هام أن السوق يستطيع تصحيح الأخطاء الموجودة في الاقتصاد إذا ترك لآلياته (98/4/15)".

في ضوء التحليل المتقدم لخطاب أنور إبراهيم يمكن رصد عدد من النقاط على النحو التالي:

- اهتمام أنور إبراهيم بطمأنة المستثمرين والغرب بشكل عام حيث يؤكد أن ماليزيا ملتزمة بالإبقاء على اقتصادها وأسواقها مفتوحة ولا

إلى الاستعانة بفكرة المؤامرة، واعتبار أن صندوق النقد والإعلام الغربي والغرب بصفة عامة خاصة القوى المهيمنة أطراف في مؤامرة للسيطرة على ماليزيا لتحقيق مصالحهم فيها.

يمكن إرجاع ذلك التحول في مفردات ومضمون الخطاب إلى أحداث إندونيسيا والخوف من تكرار هذه الأحداث في ماليزيا، خاصة أن ماليزيا بها وضع إثني حرج لم تخف حدته إلا في ظل التنمية السريعة ومعدل النمو الكبير. فأحداث إندونيسيا صاحبها انتهاكات شديدة ضد الأقلية الصينية مما أدى بكثير من أفراد هذه الطائفة إلى الانتقال خارج البلاد بمدخراتهم أو الاكتفاء بتحويل أموالهم إلى خارج البلاد، وكان لذلك أثر كبير على الأوضاع الإندونيسية باعتبار أن هذه الفئة هي ذات النصيب الأكبر من الدخل والثروة. كما يمكن إرجاع هذا التحول في خطاب أنور إبراهيم إلى الأزمة السياسية التي تفجرت في ماليزيا نفسها. وقد يكون من المفيد تقديم عرض تفصيلي لخطاب 1998/6/18 الذي يمثل تحولاً واضحاً في رؤية أنور إبراهيم بشأن الأزمة وهو يتضمن العناصر التالية:

الفساد والمحسوبية cronyism
يرد أنور إبراهيم على قول الغرب بأن المحاسبين يحصلون على جزائهم في هذه الأزمة وأن الفساد هو سبب الأزمة

توجد نية لوضع عراقيل، وأن ماليزيا استفادت من الاستثمار الأجنبي والخبرة الأجنبية ولا تزل تحتاج لهما.

• يرى أنور إبراهيم ضرورة اللجوء إلى حل جماعي يتقبله النظام السائد وعدم اللجوء إلى حل منفرد لحل مشكلة التجارة في العملة، وذلك من خلال الدعوة إلى إنشاء منبر أو هيئة مثل صندوق النقد الدولي للنظر في هذا الأمر. "لا يمكن في ظل العولمة إيجاد حلول منفردة، لابد من حل جماعي... هو اقتصاد عالمي لا يوجد فيه حلول منفردة"⁽⁵¹⁾ كما يؤكد على رفض الانغلاق والسياسات الحمائية.

• التأكيد على أهمية الإصلاح الداخلي وإصلاح النظام المالي العالمي. ويعطي أولوية لترتيب كوالالمبور أوضاعها الداخلية وتحسين أسسها الاقتصادية من خلال التشدد في سياساتها المالية وتأجيل بعض المشروعات الكبيرة وتقليص عجز الحساب الجاري.

لكنه جدير بالذكر أن هذه الأمور جميعاً بدت متعارضة مع ما جاء بخطابه في 18-6-1998. حيث اتسم أسلوبه بالهجوم الشديد على النظام العالمي والعولمة وأخذ خطابه طابعاً آخر إذ تحول

عن تدهور العملة، تقوم هذه القوى بالتأثير على الإعلام الداخلي الذي لا يريد أن يتهم بالخوف من الحكومة أو عدم تمتعه بالحرية، ومن ثم تبدأ الحركات المناهضة للحكومة من خلال ذلك وتؤدي إلى قيام مظاهرات، مما يمهد الطريق للقوى الخارجية لكي تقوم باختيار حكام يمكن السيطرة عليهم وإلا يتم إبدالهم بآخرين.

امتلاك الشركات:

"بعد تدمير اقتصادنا فإن هؤلاء الأجانب سوف يدعون أن امتلاك شركاتنا هو بهدف إنقاذ اقتصادنا وإعادةه إلى سابق عهده. إن ماليزيا تستطيع أن تدافع عن نفسها، فهناك شروط لدخول الأجانب في البنوك والشركات الماليزية وذلك فقط في حدود 30% أما في قطاع التأمين فلا بد من أن نقبل وجودهم بنسبة 50% وذلك بناءً على ضغوط مفروضة علينا من قبل منظمة التجارة العالمية".

دور صندوق النقد في ذلك:

"في حالة اللجوء لصندوق النقد فإن الشروط المفروضة من قبله سوف تتطلب فتح الاقتصاد بنسبة 100% للأجانب. نتيجة ذلك فإن كل من يتم اتهامهم بأنهم قادة سياسيون فاسدون سوف يتم الاستغناء عنهم، أما الذين سيتم الإبقاء عليهم سوف يصبحون عاملين لدى الأجانب، الذي سوف يحصلون على

فيقول أنه بالطبع يوجد فساد وانتقاص للشفافية، لكن الدول المتقدمة أيضاً لا تخلو من ذلك. ويقول أن هذه المقولة ما هي إلا ميرر للهجوم على اقتصاد أي دولة وأوضاعها المالية. إن هؤلاء المهاجمين لا يمكن أن ينكروا أن الهجوم على العملات الآسيوية أدى إلى حصولهم على أرباح كثيرة.

طرق جديدة للاستعمار

يعتبر الاتجار في العملة وسيلة لتحقيق الاستعمار من خلال جعل الدولة فقيرة وبالتالي تصبح غير مستقرة مما يؤدي إلى وجود صراعات على السلطة، ينتج عن ذلك تغييرات للقادة حتى يصل للسلطة من يحقق مطالب القوى العالمية ويستسلم لها. ورغم أن ماليزيا لم تصبح تحت السيطرة الكاملة للقوى الأجنبية إلا أن هذه القوى بدأت في التحكم في اقتصاد ماليزيا.

"يعتقد الشعب أنه من خلال تغيير الحكومات تحل المشكلات الاقتصادية، ولكن في الحقيقة فإن الهجوم لن ينتهي إلا في حالة تسليم السلطة للأجانب فالمهم هو حكومة تقبل الخضوع لأوامر القوى الخارجية".

الإعلام العالمي:

من خلال الإعلام العالمي الذي تسيطر عليه هذه القوى يتم إلقاء اللوم على الحكومات واعتبارها المسئول الأول

الهجوم على عملاتنا جزء من العولمة والتحرير وسوف ينتهي بنا الحال خاسرين".

خامساً: الأزمة الأندونيسيا:

تمتعت إندونيسيا قبل الأزمة المالية بأفضل المؤشرات الاقتصادية في المنطقة فقد كانت معدلات النمو مرتفعة وأمكن السيطرة على التضخم إلى حد كبير. وقد أثنى تقرير البنك الدولي في مايو 1996 على الأداء الإندونيسي واستمر التنبؤ بالأداء الاقتصادي الجيد خلال النصف الأول من 1997. وعلى عكس الوضع في تايلاند ظهرت المشكلات الحقيقية في إندونيسيا مع وقوع الأحداث الحرجة بعد 2 يوليو 1997 وبالتالي فقد تمثلت مشكلة إندونيسيا في إدارة الأزمة.

الاتفاق الأول مع صندوق النقد:

دفعت الضغوط الناجمة عن انخفاض العملة التي تعرضت لها إندونيسيا إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي في 8 أكتوبر 1997 الذي قرر مساعدة مالية تصل إلى 23 بليون دولار لمساعدتها على استقرار نظامها المالي، وتم الوصول لهذا الاتفاق في 31 أكتوبر 1997. وقد كان هذا الاتفاق وما تلاه موضع انتقاد كبير من قبل المراقبين والمحليلين. فبجانب شروط الصندوق التقليدية من سياسات مالية وضريبية شديدة صمم الصندوق على تصفية 16 بنكاً بدون ضمانات للمودعين

رواتب عالية وسوف يصبحون مليونيرات وبلينييرات. حينئذ سوف يدعون أنهم يستحقون وضعهم وأنهم ليسوا فاسدين وحينئذ سنصبح لسوء الحظ الخادمين لهؤلاء الأجانب الذين يحكمون هذه الدولة".

قوى السوق:

"إن قوى وآليات السوق لا تصحح الحكومات والإدارة المالية وممارسات الدول، فقوى السوق لا يحكمها سوى الأرباح الكبيرة وفي سبيل ذلك يتم القضاء على ضحاياها فالمهم هو الربح".

العولمة:

"إن الغرب تنبأ بالفرص المصاحبة للتكنولوجيا و استخدمها لتحقيق مزايا له. لقد أدركوا أن التكنولوجيا سوف تمكنهم من اختراق الحدود التي تعزل الشعوب في العالم، وقد قاموا لذلك بخلق فلسفات وقيم جديدة ساندت وشرعت هذا الاختراق".

"إن العولمة وإزالة الحدود والاتفتاح والتحرير هي مصطلحات مقدمة من الغرب وفي المقابل ليس هناك ما هو مقدم من جانبنا. ومن المؤكد أن الغرب لم يأت بهذه الأفكار كي يخسر إن العولمة وعالم بدون حدود والاتفتاح والتحرير جميعها أمور تحقق مصالحهم، دعونا لا نقبلها بدون دراسة، بدون شكوك..."

في أواخر ديسمبر بسبب ظهور احتمالات أن قيمة الدين قصير الأجل المعطن لا تعبر بصدق عن القدر الحقيقي له، كذلك أثار خفض وكالة مودي لتقييم إندونيسيا على بيع المزيد من العملات، وبالتالي كان للعامل الخارجي أثر واضح في تعميق الأزمة في إندونيسيا. كما كان للدور الخارجي آثار أخرى من خلال التصريحات والانتقادات التي أصبحت مؤثرة بشكل كبير على أسواق العملة والمستثمرين. ففي أوائل يناير تم إعلان الميزانية الجديدة لعام 1998-1999، وقد واجهت الميزانية انتقادات شديدة من قبل الاقتصاديين والإعلام الأجنبي مما أدى إلى وصول الروبية إلى 900 روبية للدولار⁽⁵³⁾. وأصبح واضحاً للجميع أن صندوق النقد غير راضٍ عن هذه الميزانية لأنها بدت متعارضة مع الاتفاق الذي أجرته إندونيسيا مع الصندوق مما أدى إلى استمرار انخفاض سعر الصرف حتى بلغ 10000 روبية للدولار. يظهر في هذا المقام دور الإعلام وإعلان موقف صندوق النقد حتى وإن كان في شكل غير رسمي فتعليقات لورانس سمرز (نائب وزير الخزانة الأمريكي) وقيام صندوق النقد بتوجيه خطاب شديد اللهجة لجاكرتا رداً على الموازنة التي تم رفضها إعلامياً بشكل واسع كان له أثر شديد على

بهذه البنوك من قبل الحكومة مما أدى إلى حالة زعر مالي حاد حتى أنه في خلال أسابيع تم سحب حجم كبير من الأرصدة من البنوك المحلية وإيداعها في البنوك الأجنبية ذات الفروع الإندونيسية، وبذلك تم تحويل الروبية إلى دولارات على الرغم من وجود فرق لسعر فائدة إيداع العملة بنسبة 20%.

وساعد اللجوء لصندوق النقد على تهدئة الأسواق لكن مع اختفاء سوهارتو لفترة راحة وصلت إلى عشرة أيام في 8 ديسمبر عاد اهتمام وقلق المستثمرين بشأن الأسواق الإندونيسية، كما ظهرت مشكلة خلافة سوهارتو⁽⁵²⁾.

وقد برزت مشكلة إدارة الأزمة بالنسبة للحكومة المركزية الإندونيسية نتيجة عدم التناسق في السياسات وفي قرارات الحكومة. فمن ضمن الإصلاحات الحكومية التي قام بها سوهارتو كلن إيقاف مشروعات بنية تحتية كثيرة، إلا أن سوهارتو قام بعد ذلك بالسماح بعودة خمسة عشر مشروعاً من هذه المشروعات كما ظهرت ثانية إشاعات حول صحة سوهارتو خاصة مع إلغاء اشتراكه في قمة الآسيان. وقد أدت حالة عدم التأكد السياسي إلى انخفاض سعر صرف العملة الإندونيسية من 3500 روبية للدولار إلى 6000 روبية للدولار، كما انخفضت قيمة الروبية بشكل ملحوظ

سوف يقوم بوضع أسس جديدة لبلاده وسوف يعيد الثقة في النظام المالي للدولة، فالدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية كان هدفه الأساسي إقناع سوهارتو أن مستقبل بلاده، ومستقبله كرئيس لإندونيسيا، يعتمدان على تنفيذ الإجراءات التي يريدها الصندوق، وهي القضاء على الفساد والمحسوبية وإصلاح القطاع المصرفي، فعدم قيام سوهارتو بتنفيذ هذه المطالب قد جعل الإدارة الأمريكية وصندوق النقد يحملته مسئولية فشل البرنامج وتدهور الأوضاع. ويرجع عدم تنفيذ سوهارتو لمطالب الصندوق إلى أن الإجراءات المطلوب اتخاذها كانت تمس المصالح الشخصية لأفراد أسرته وأقاربه ورجال الأعمال الذين ساندوا وصوله للحكم واستمراره فيه⁽⁵⁶⁾.

على أية حال فقد تم التوقيع على اتفاق جديد بين الصندوق وإندونيسيا ووقع عليه الرئيس سوهارتو في 15 يناير 1998 وذلك خضوعاً للضغوط الدولية وتدخل الإدارة الأمريكية. هذا الاتفاق اختلف عن سابقه من حيث شموليته واحتوائه على خمسين التزاماً للحكومة الإندونيسية وقد تناول إلغاء مشروعات البنية التحتية وتناول الهيكل الكلي للاقتصاد وكذلك الاحتكارات، وإزالة القيود بشكل كامل على التجارة في المنتجات الزراعية. ورغم تكوين لجنة

الأسواق وأدى إلى انخفاض قيمة الروبية بشكل كبير.

وتتضح خصائص العولمة في هذه الأحداث بصورة جلية: تأثر شديد بأية أحداث أو تصريحات خاصة من قبل الولايات المتحدة أو صندوق النقد، الذعر المالي والتحرك في شكل قطيع عند أي مؤشر للخطر حتى وإن كان غير حقيقي. وقد أدى تدهور الأوضاع إلى طلب متزايد على شراء الأغذية خوفاً من زيادة الأسعار وبدأ الحديث عن أن الشروط المجحفة لصندوق النقد قد زادت من عدم الاستقرار الاجتماعي⁽⁵⁴⁾.

تدخل الولايات المتحدة والاتفاق

الثاني مع الصندوق

في يناير 1998 تمت عدة اتصالات بين الإدارة الأمريكية وإندونيسيا. فقد قام الرئيس كلينتون بالاتصال بسوهارتو في محاولة لاحتواء الأوضاع، وكانت رسالته تتمثل في أن واشنطن على استعداد أن تساند إندونيسيا في وقت الأزمة في حالة قيام سوهارتو بالالتزام بوعوده بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد، كما أشار إلى ضرورة تنفيذ برنامج الصندوق⁽⁵⁵⁾. وقد كان للإعلان عن هذه المحادثات تأثير واضح على تحسن قيمة العملة. كما أنه في 13 يناير بدأت محادثات إندونيسيا مع لورانس سمرز، وتلا ذلك زيارة ويليم كوهين وتصريحه أن الرئيس الإندونيسي

علياً لتنفيذ هذا الاتفاق كانت برئاسة سوهارتو إلا أن المحللين تساءلوا عن قدرة أي دولة على تنفيذ هذه الإجراءات الهائلة في الجدول الزمني المخصص لها وفقاً للاتفاق⁽⁵⁷⁾.

وقد كان لهذه الإجراءات آثار عكسية على الأسواق حيث أوحى بأن الأوضاع الاقتصادية متدهورة بشكل كبير بحيث تحتاج إلى كل هذه الإجراءات لإصلاحها.

وفي 22 يناير 1998 تم تشكيل الحكومة الجديدة والتي كانت مكونة من أصاقاء وأعوان الرئيس سوهارتو بدلاً من أن تضم أشخاصاً معروفين بقدراتهم وكفاءتهم وتمثل رد فعل الأسواق إزاء ذلك في انخفاض قيمة العملة ووصولها إلى 1700 روبية للدولار، ويشير ذلك في الحقيقة إلى التأثير المتبادل بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي في تحريك الأحداث والتأثير على مسار الأزمة في إندونيسيا.

الخلاف حول ربط العملة:

في 27 يناير تم إعلان الإصلاحات المصرفية وإزالة القيود على امتلاك البنوك الإندونيسية من قبل جهات خارجية، وقد لاقى هذا الخبر ترحيباً من قبل الأسواق حيث ظهر تحسن في قيمة العملة. هنا ظهرت فكرة ربط العملة عند

5000 روبية للدولار، إلا أن المحللين رأوا صعوبة تطبيقها كحل مانع لتدهور العملة. وقد لاقى هذا الاقتراح من قبل حكومة إندونيسيا هجوماً شديداً من قبل صندوق النقد والولايات المتحدة وقد صرح روبرت روبين (وزير الخزانة الأمريكي) وآلان جرينسبان (رئيس صندوق الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية) أنه لا بد من وجود عدة إجراءات قبل القيام بهذا الإجراء، كما هدد الصندوق بوقف المساعدة إذا قام سوهارتو بربط العملة بهذه القيمة. وقد أدت هذه التعليقات إلى زيادة بيع الروبية وشراء الدولار، في هذا الإطار ظهرت مشكلة جديدة بين صندوق النقد وإندونيسيا حيث طالبت إندونيسيا الصندوق والولايات المتحدة بإيجاد حل آخر لتقوية العملة الإندونيسية، طالما لاقى اقتراح ربط العملة انتقاداً شديداً على النحو السابق⁽⁵⁸⁾. وقد أشار بعض المحللين إلى أن موقف الصندوق يظهر "ألوانه الحقيقية"، وأن الصندوق يريد أن يدير اقتصاد العالم دون أن يترك الدول لتقوم بإصلاح نفسها لتتحرر من الصندوق⁽⁵⁹⁾.

وقد قام سوهارتو في 17 فبراير بطرد حاكم البنك المركزي، وفسر المحللون ذلك بأن سوهارتو سوف يستمر في خطة تطبيق ربط العملة بقيمة ثابتة

برنامج المساعدة لإندونيسيا والذي يصل إلى \$43 بليون.

مع استمرار المظاهرات بسبب ارتفاع أسعار الغذاء خاصة أسعار اللبن، خلال شهر فبراير ظهرت فكرة ربط العملة كحل لارتفاع الأسعار. وأصبحت هناك حالة من عدم التأكد خاصة مع تضارب الأقوال حول ما إذا كانت إندونيسيا سوف تقوم بتطبيق ربط العملة ضد رغبة الدول الغربية. ظهر ذلك في تضارب تصريحات وزير المالية الإندونيسي وروبرت روبن وزير الخزانة الأمريكي حيث صرح كل منهما عن موقف مختلف عن خطط ماليزيا في تطبيق ربط العملة.

استمر الخلاف في أوائل مارس حيث اجتمع والتر موندال مبعوث الولايات المتحدة لإندونيسيا مع الرئيس سوهارتو، وصرح بأن الولايات المتحدة ترى أن إندونيسيا لا بد أن تتعامل مع المشكلات التي تمر بها دون اللجوء إلى الحلول السريعة في إشارة لمشروع ربط العملة. وأصر موندال على أن موقف الولايات المتحدة هو أن إصلاحات الصندوق في إندونيسيا سوف تأتي بآثارها إذا تم العمل بها وتنفيذها على نحو تام.

الخلاف حول دعم واردات الغذاء:

ظهر جانب آخر للخلاف بين إندونيسيا وصندوق النقد مع إعلان إندونيسيا في 6 مارس أنها سوف تدعم

للدولار، كما أظهرت هذه الخطوة الاختلاف داخل النخبة الحاكمة: بين أولاد سوهارتو وأقاربه ومن يطلق عليهم الاقتصاديون الوطنيون، وبين التكنوقراط الذين حظوا بالتعليم الغربي. كان التوقيع على الاتفاق مع الصندوق بمثابة انتصار لهؤلاء التكنوقراط، لكن مع تدهور قيمة العملة بدأ سوهارتو في اتخاذ الجانب الآخر مع الذين يطالبون بحل سريع لمشاكل إندونيسيا⁽⁶⁰⁾.

تزامنت هذه المشكلة مع وجود اضطرابات مدنية وأعمال عنف ضد الأقلية الصينية. خاصة مع القيام بحرق المصانع والسيارات احتجاجاً على ارتفاع الأسعار في فبراير 1998⁽⁶¹⁾. وتعد هذه الأقلية أول المستهدفين في تلك الاضطرابات لأنهم يملكون الجزء الأكبر من الثروة في إندونيسيا، وبالتالي يعتقد الإندونيسيون أن هذه الأقلية تقوم بإخفاء المنتجات والغذاء حتى ترتفع أسعارها ثم تقوم ببيعها.

يظهر من خلال ذلك صعوبة إدارة الأزمة خاصة في ظل وجود اتفاق مع صندوق النقد وتدخل أطراف أخرى في وضع السياسات والموافقة عليها. فقد أسفرت الضغوط الدولية من قبل الولايات المتحدة وأعضاء مجموعة السبع وكذلك صندوق النقد عن وقف خطة ربط العملة. وذلك بعد أن هدد صندوق النقد بوقف

الشريحة الثانية من المساعدات:

مثل مشروع القرار الصادر عن لجنة أمريكية بالكونجرس طوراً آخر للخلاف، إذ وافق الكونجرس على مشروع القرار الذي نص على أن تعارض واشنطن تقديم صندوق النقد مساعداته حتى تظهر جاکرتا التزاماتها بالإصلاح، حيث كان 15 مارس آخر موعد ليقوم صندوق النقد بمراجعة التطور في الإصلاحات والذي يتم بعده إصدار الشريحة الثانية من المساعدة ومقدارها 3 بليون دولار.

ظهرت انتقادات متبادلة بين إندونيسيا وصندوق النقد في 10 مارس 1998. فقد رأت إندونيسيا أن إصلاحات الصندوق لا تفعل شيئاً لمواجهة مشاكلها الاقتصادية، وقام الصندوق في نفس الوقت بانتقاد الحكومة لفشلها في تطبيق الإصلاحات.

في ظل هذه الظروف تمت إعادة انتخاب سوهارتو في 10 مارس وإعلان الحكومة الجديدة في 15 مارس، هذه الأحداث لم يكن لها آثار على الأسواق التي كانت ترقب بالأساس حالة الخلاف بين الصندوق والحكومة.

الاتفاق الثالث مع الصندوق:

ومع نهاية شهر مارس ظهرت محاولات أخرى للوصول إلى اتفاق بين الحكومة الإندونيسية وممثلي الصندوق.

واردات الغذاء والضروريات الأخرى للإبقاء على مستوى الأسعار وحذرت أن إيقاف صندوق النقد لمساعدته سوف يؤدي إلى التأثير على العملات الإقليمية كلها بشكل سلبي. وتكونت خطة الحكومة من توفير الدولار للمصدرين بـ 5000 روبية للدولار. وهذه الخطوة تعد خرقاً للاتفاق بين صندوق النقد حول الإصلاحات الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر أن مستوى الروبية في ذلك الوقت كان 10000 روبية للدولار⁽⁶²⁾.

من هنا، يظهر أن أساس الخلافات بين الصندوق وإندونيسيا هو تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة مستوى الأسعار والتضخم المتزايد والذي كان أساس الاضطرابات المدنية وأحداث العنف ضد الأقلية الصينية. وقد حاولت إندونيسيا إيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال خطة ربط العملة ثم من خلال دعم الواردات، وهو ما رفضه الصندوق في الحالتين وأصر الصندوق على موقفه من أن المشكلات أساسها عدم تطبيق توصياته وشروطه واعتبار الحلول الأخرى غير صحيحة وأنها سريعة ولن تؤدي الدور المطلوب في تحسين الأوضاع، وإرجاع المشكلات إلى الفساد والمحسوبية والعلاقات التي تربط بين سوهارتو ومن لهم مصلحة واضحة في عدم تطبيق الإصلاحات.

إغلاق البنوك والشركات الأجنبية وخروج كثير من أفراد الأقلية الصينية هرباً من إندونيسيا وقد استمرت هذه الأحداث ثمانية أيام ثم تدخلت القوات الإندونيسية في جاكرتا وسيطرت على الاحتجاجات ضد الحكومة.

في 20 مايو ردت الإدارة الأمريكية بتحفظ على وعود سوهارتو بإجراء انتخابات وإصلاحات، وأشارت الولايات المتحدة إلى أن المساعدة التالية من جانب الصندوق إلى إندونيسيا سوف يتم إيقافها بسبب الفوضى السياسية. كذلك قام البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي بتأجيل القرض الذي كان مزمعاً تقديمه لإندونيسيا، وصرح جيمس روبن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن الاتجاه للإصلاح يقدمه سوهارتو الآن يبدو متأخراً بشكل كبير، وأن الولايات المتحدة لا تريد أن ترتبط بأي منهج للإصلاح من قبل سوهارتو بل تريد أن يقوم الشعب الإندونيسي باختيار ما هو مناسب، وقد دل الموقف الأمريكي على أن المساعدات سوف يتم إيقافها إلى أن تتأكد الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى أن سوهارتو قد نفذ مطالب الشعب وأنهى حكمة الأتوقراطي. وقد صرح المتحدث الرسمي أن في ظل غياب الإصلاح والحوار، لا يمكن لحكومة سوهارتو أن تحظى بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم التي

فقام الصندوق بالموافقة على طلب إندونيسيا بشأن إبقاء الدعم لتسع فئات من الأغذية الأساسية وكذلك الأدوية الأساسية، وبذلك تم إعلان الاتفاق الثالث بين الصندوق وإندونيسيا في 8 أبريل محددًا برنامجًا زمنيًا لتطبيق الخطة بمراحلها. يذكر أنه سبق هذا الاتفاق اتفاقان؛ الأول في أكتوبر 1997 والثاني في يناير 1998 ولكن كل منهما تم تعطيله بسبب عدم وفاء سوهارتو بوعود الإصلاح. وقد أدى هذا الاتفاق إلى استقرار نسبي للعملة التي بلغت 8700 روبية للدولار، لكن هذا الاستقرار لم يستمر.

أحداث مايو 1998:

مع تواجد سوهارتو في القاهرة لحضور قمة مجموعة الـ 15 ما بين 11-13 مايو ظهرت احتجاجات مدنية وأحداث عنف ضد هذه الاحتجاجات، حيث تم مهاجمة المظاهرات المسالمة للطلبة من قبل البوليس في 12 مايو ولقي عدد من الطلبة حتفهم، وقد أدى ذلك إلى إشاعة الشغب في الأيام التالية، ووصول عدد القتلى إلى المئات.

كانت هذه أول أحداث قتل منذ بدء أعمال الاحتجاج ضد حكم سوهارتو والتي بدأت قبل ذلك بستة شهور.

مع استمرار أحداث العنف وصلت العملة إلى 11700 روبية للدولار، وتم

بالإصلاح الاقتصادي وأن يضع زفي زمقدمة أولوياته إبعاد إندونيسيا عن حافة الانهيار الاقتصادي. صاحب ذلك تصريحه بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتسوية الدين الخاص ومحاولة استعادة ثقة الدوائر الدولية والدول الصديقة والمؤسسات المالية، كما أكد أن البنك المركزي سوف يكون له استقلال إجرائي وسوف يضع سياساته المالية منفردًا بالإضافة إلى تحديد سعر الفائدة ومعدل التبادل⁽⁶⁵⁾. وهذه الوعود كلها تدور حول مطالب الولايات المتحدة وصندوق النقد.

إن الصلة القوية بين حبيبي وسوهارتو أثارت التساؤل حول قدرته على الإصلاح. وقد طالبت قوى المعارضة في التحقيق بشأن أملاك سوهارتو وثروته. وفي ظل الضغوط الشديدة من جانب قوى المعارضة ومن جانب الولايات المتحدة وصندوق النقد بشأن الإصلاح أعلن حبيبي خطة إجراء انتخابات في 1999 كما أعلنت السلطات الإندونيسية في 1 يونيو عن التحقيق في ثروة سوهارتو.

رغم وعود حبيبي بالإصلاح والإجراءات التي أخذها لذلك إلا أن الثقة ظفي قدرة الحكومة الاقتصادية والسياسية على إحداث النهضة الاقتصادية قد اهتزت⁽⁶⁶⁾، خاصة مع استمرار تدهور الأوضاع وارتفاع الأسعار وتوقف الإنتاج

تمكن من تقدم الإصلاح الاقتصادي⁽⁶³⁾. وبهذا تبلور الربط بين الإصلاح السياسي وبين الإصلاح الاقتصادي.

في 21 مايو أعلى سوهارتو قراره بالاستقالة نزولاً على رغبة شعبه بعد أن كان قد وعد بانتخابات جديدة لا يرشح فيها نفسه، كما استقال معه 11 عضواً من الحكومة، وقد انتقلت الرئاسة إلى نائب الرئيس يوسف حبيبي وأعلن الجيش تأييده لتحويل السلطة من سوهارتو لحبيبي.

أعلن صندوق النقد أنه لن يلتزم بموعد 4 يونيو لتقديم القرض الثاني، وأنه سوف يعيد النظر في الأسس التي استند إليها في إعداد البرنامج كما أوضحت الولايات المتحدة أن المساعدات المالية الدولية تتوقف على تقدم حبيبي نحو حكومة لها شعبية واسعة، وصرح جيمس روبن "أن الولايات المتحدة، التي تمارس نفوذاً كبيراً على الصندوق، حريصة أن ترى تطوراً نحو الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تسمح بوجود برنامج فعال لمساندة النهضة الاقتصادية لإندونيسيا"⁽⁶⁴⁾.

وقد صرح حبيبي أن القروض الدولية أساسية للإصلاح الاقتصادي الإندونيسي، وأن الحصول عليها يعتمد على نجاح الاستقرار وتقليص الأزمة السياسية، كما وعد حبيبي أن يقوم

صعيد الخطب السياسية ظل ثابتاً فيما يتعلق بأهمية المؤسسات الدولية والولايات المتحدة لنهوض آسيا. ويتناول التقرير فيما يلي أهم العناصر التي انطوى عليها الخطاب الإندونيسي بشأن الأزمة الاقتصادية الآسيوية بصفة عامة والأزمة الإندونيسية بصفة خاصة، وجدير بالذكر أن الخطاب الإندونيسي الذي سوف يشمله التحليل يتضمن خطاباً لكل من مرعى محمد وزير المالية الإندونيسي وعلى العطاس وزير الخارجية الإندونيسي وكذلك مكارم وبييشونو سفير أندونيسيا للأمم المتحدة: (68)

العلاقة مع الولايات المتحدة:

"إن قصة الصعود الاقتصادي لإندونيسيا لا يمكن أن تكتمل بدون الأخذ في الحسبان دور الولايات المتحدة فتقدم إندونيسيا جاء متزامناً مع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وقد ساعد الاستثمار الأمريكي (في قطاع الغاز والبتروول وكذلك التعدين والمعادن) إندونيسيا على النمو (Wibisono 97/11/12).

المؤسسات متعددة الأطراف:

بالنسبة للمنظمات الدولية فإن إندونيسيا ملتزمة باقتراب متعدد الأطراف بالنسبة للقضايا العالمية، وقد نادت بدور أكبر للجمعية العامة للأمم المتحدة

وإخراج الأقلية الصينية لأموالها وخارج البلاد وتوقف حركة الاستيراد والتصدير. ورغم موافقة الصندوق على تقديم بليون دولار لإندونيسيا واستئناف المساعدات الدولية الأخرى استمرت أسعار السلع الأخرى. وخاصة الأرز، في الارتفاع، وهنا ظهرت الاضطرابات وأحداث الشغب والمطالبة باستقالة حبيبي. هذه الأحداث وصلت إلى ذروتها في شهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر. واعتبر المحللون أن أحداث مايو التي فجرها الطلبة لم تنته بعد، وأن حركة الطلبة التي تقود المطالبة بالإصلاح تنظر إلى حبيبي باعتباره جزءاً من النظام القديم، وأنه لا بد من إزالته كي تنتهي ثورتهم. وقد طالبت المعارضة بإعلان حبيبي نفسه حاكماً لفترة انتقالية وليس مرشحاً لفترة رئاسة في انتخابات 1999 وذلك لإخماد حركة الاضطرابات والعنف في إندونيسيا(67).

سادساً: الخطاب الإندونيسي:

يوضح الخطاب الإندونيسي رؤية إندونيسيا لأسباب الأزمة وسبل حلها، بشكل يختلف عن خطاب مهاتير محمد، ويعكس سياسة إندونيسيا في التوجه للصندوق الأمر الذي رفضته ماليزيا. ورغم عدم تطبيق سياسات الصندوق في بعض الأحيان أو الخروج عنها في أحيان أخرى، فإن موقف إندونيسيا في الفترة ما بين نوفمبر 1997 إلى مايو 1998 على

الدولي مهمة جدًا أيضًا. لقد قبلنا المساعدة من مؤسسات دولية ودول صديقة بامتنان وتقدير وهي المساعدات التي عززت من جهودنا، لكن مفتاح حل الأزمة يقع بين أيدينا، فشاطنا هو أساس حل الأزمة. المبادرات الإقليمية والدولية لا بد أن تستمر وتكثف، ولكن على الرغم من ذلك فإن الحل سوف يعتمد على كل دولة. (سوهارتو 98/1/6).

إن أساسيات الاقتصاد الكلي السلمية لها أهمية كبيرة لكنها ليست الضمان الوحيد ضد أزمات العملة فأساسيات الاقتصاد الجزئي أهم لأن القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسي في السوق (مرعي محمد 97/12/12).

الخصصة والتحرير:

عملت إندونيسيا بشكل سريع لتحقيق النمو المستقبلي والاستقرار من خلال الإقذتم على إزالة القيود، حتى يتم الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية للبلاد. هذه الإصلاحات والتي تتضمن إغلاق عدد من البنوك قد تم الإشادة بها من قبل صندوق النقد لتحسين كفاءة المشروعات العامة، وسوف يتم الإسراع في إعادة هيكلتها وخصختها وذلك من خلال التعاون مع البنك الدولي (سوهارتو 98/1/6).

النظام الاقتصادي الدولي والعولمة:

(Wibisono 97/11/12). كذلك أبدت إندونيسيا ارتياحًا لاستجابة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لندائها بشأن تطورات أسواق العملة (على العطاس 98/1/12). وأكدت أنه سوف يتم استخدام تقييم ومساندة البنك الدولي وصندوق النقد وبنك التنمية الآسيوي في إصلاح قطاع البنوك لديها (سوهارتو 98/1/6). وهناك نداء قوى من أكثر من جهة في إندونيسيا لتعزيز قدرة هذه المؤسسات ودعمها لمواجهة التهديدات العالمية. (مرعي محمد 97/12/12).

كذلك أكدت الحكومة الإندونيسية أنها سوف تطبق التزاماتها تجاه الأطراف الأجنبية خاصة في مجال الإصلاحات الاقتصادية وذلك وفقًا لاتفاقها مع صندوق النقد الدولي (حبيبي 98/5/21).

أسباب الأزمة:

بدأت الأزمة وتطورت بسبب هشاشة القطاع المالي وكبر حجم الاقتراض الأجنبي الخاص (مرعي محمد 97/12/12). كذلك فمن المهم إعادة الثقة لأن انعدام الثقة هو السبب الرئيسي لهذه المشكلات التي تواجهها إندونيسيا (سوهارتو 98/1/6).

حل الأزمة:

إن بناء الثقة هو جوهر القضية، ويتطلب ذلك البدء من الداخل (مرعي محمد 97/12/12). لكن مساندة المجتمع

ومبرر إلا أنه في أسواق المال الحالية يثور السؤال حول كيفية تحقيق هذا الهدف بدون حدوث آثار خطيرة ومدمرة للاقتصاد العالمي (مرعي محمد 97/12/12).

نظام السوق:

رغم أننا من المساندين لاقتصاديات السوق إلا أنه لا بد من إبداء ملاحظات حول أهمية وجود شبكات أمان عالمية لاسواق المال العالمية، وذلك لتقليل عامل عدم الاستقرار الذي ينتج عن هذه الانتقالات والتحويلات المالية التي تصل إلى التريليونات. فعلى الرغم من أن دور الحكومات والمؤسسات الدولية مهم في حل الأزمة إلا أن دور وقوى السوق أكثر تأثيراً (مرعي محمد 97/12/12).

الفساد والشفافية:

في المجال الاقتصادي تتعهد الحكومة بإزالة الاحتكار والمنافسة غير العادلة (حبيبي 98/5/21) وتعد الشفافية مهمة لحل الأزمة فالانكشاف الكامل يساعد المستثمرين وعلى تقييم المخاطر على المستويين الكلي والجزئي وكذلك يزيد من ثقة الأسواق (مرعي محمد 97/12/12).

فالسياسات الحكيمة والسليمة هي التي سوف تجذب رأس المال وسوف يتم تقديرها أكثر من ذي قبل أما السياسات السيئة فسوف تؤدي إلى تدفق خارجي

"... لا نقول أن العولمة هي قوى سلبية... ولكن العولمة تحتوي على دفعات نحو النمو والتجارة والتي يمكن أن تستغل لإفادة الأمم، لكن يجب أن يتم إدارتها بحكمة مع الأخذ في الحسبان الاشتراك العادل في تحمل المسؤوليات والحصول على المزايا. ومن ثم يجب أن نساهم في تحسين الاقتصاد العالمي (علي العطاس 98/1/12). إن الاعتماد المتبادل الاقتصادي العالمي يوفر فرصاً لإنتاجية أعلى ومستوى معيشة أفضل لكنه أيضاً يربط الاقتصاد الوطني بصورة أوثق بالتقلبات المالية والخارجية الأخرى (98/3/26wibisono).

إن الدول النامية التي استطاعت أن تندمج في الاقتصاد الدولي وجدت نفسها عرضة لتقلبات كبيرة في سعر الصرف وخروج ودخول رأس المال بكميات كبيرة مما أثر على أسواقها. وقد أوضحت الأحداث الأخيرة في جنوب شرق آسيا أن الهياكل الاقتصادية التي تم بناؤها عبر عدة عقود من خلال التكيف والسياسات المالية والضريبية تد تنهار في مدة لا تزيد عن عدة أسابيع من خلال العدوى، ولن تستطيع الدول المتقدمة نفسها أن تسلم من هذه المؤثرات (علي العطاس 98/1/12). إن الهدف الأساسي لمديري الصناديق هو زيادة قيمة أصولهم وتحقيق الأرباح وتقليل المخاطرة. هذا منطقي

لرأس المال وسوف يتم معاقبتها أكثر من ذي قبل (مرعي محمد 97/12/12).

نظرة تفاعلية:

نحن نؤمن بأن الأزمة تعتبر نقطة انطلاق لمزيد من التحسينات وأوضاع معيشية أفضل لإندونيسيا. إن الدول الآسيوية تواجه فترة انتقالية هي في الواقع فترة نمو أقل وتكيف وإصلاح لوضع أساس حقيقي، استعدادًا للقرن الواحد والعشرين (مرعي محمد 97/12/12).

في ضوء التحليل المتقدم للخطاب الإندونيسي يمكن الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:-

- تشابه نظرة إندونيسيا لأسباب الأزمة مع رؤية الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي من حيث إرجاع الأزمة إلى أسباب داخلية.
- الإشارة إلى مساوئ العولمة ومخاطرها دون ربطها بالبعد السياسي مثل ماليزيا، بل في صورة مشابهة لتحذير الولايات المتحدة منها، وذلك يتمتع بأساسيات اقتصادية قوية وأن الذي يهمل ولا تمتع بمزاياها هو الذي يكون ضعيفاً.

سابعاً: الرؤية الغربية: الخطاب الأمريكي وخطاب صندوق النقد الدولي:

كانت نظرة كل من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب الأزمة المالية الآسيوية، ومسئولية العولمة في تفاقم الأزمة، أساساً لدور كل منهما في مسار الأزمة، ومن هنا أهمية تحليل العناصر الأساسية لخطاب كل منهما. وقد اعتمد التحليل التالي على الخطاب الأمريكي في الفترة من أكتوبر 1997 إلى يوليو 1998، وعلى خطاب صندوق النقد في الفترة من أكتوبر 1997 إلى يونيو 1998، وقد أمكن استخلاص النقاط التالية.

1- الخطاب الأمريكي: (69)

دور الولايات المتحدة:

قادت الولايات المتحدة لمدة خمسين عاماً تحرير التجارة العالمية وعملت على دفع النمو في الدول النامية وتعزيز الاقتصاد العالمي وتعاملت مع مشكلات عدم الاستقرار المالي (روبن 98/5/8). وتعمل الولايات المتحدة مع شركائها في المنطقة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمنى أن يقوموا هم بتشجيع وكسب ثقة المستثمرين (أولبريت 98/7/28).

العولمة:

هي عملية محورية بالنسبة للولايات المتحدة، تحقق مصالح التجارة والاستثمار. أيضاً تهتم الولايات المتحدة

الولايات المتحدة أن تنشط من خلالهما لأنها قوة عالمية ذات مصالح عالمية ونفوذ عالمي.

كما أنها من خلال دورها القيادي في صندوق النقد والبنك الدولي تستطيع مساعدة دول جنوب شرق آسيا لاستعادة توازنها" (تالбот 97/10/30).

تؤمن الولايات المتحدة بأن صندوق النقد الدولي لابد أن يبقى خط الدفاع الأول ضد عدم الاستقرار المالي والاقتصادي (أولبريت 98/2/1).

وقد عملت الولايات المتحدة بشكل كبير على مساعدة صندوق النقد لمواجهة التحديات الجديدة للنظام المالي الحديث، فليس هناك أي مؤسسة أخرى قادرة على القيام بهذه المهمة (روبن 98/1/21). برامج الإصلاح هي الوحيدة القادرة على مساعدة هذه الدول وإعادة الاستقرار والثقة. وقد أوضحت الأزمة عدم القدرة على الاستغناء عن الصندوق باعتبار أنه يتيح مساعدات دولية طارئة للبلاد التي تمر بصعوبات مالية (سمرز 98/3/19). قد لعبت المساعدات المالية من قبل صندوق النقد دوراً جوهرياً في توفير متنفس لهذه الدول. والمهم الآن هو التمسك بتطبيق هذا البرنامج الإصلاحي (روبن 98/5/8).

وقد عمل الهيكل الدولي المكون من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق

بزيادة درجة التشابك بين الاقتصادات والسياسات والثقافات وتدفعه.

"يجب أن نشكل ظاهرة العولمة وفقاً لاحتياجاتنا ومصالحنا فهذا هو الهدف المحرك للسياسة الخارجية الأمريكية الآن". (تالбот 97/10/30).

هذا العصر الجديد لا يأتي فقط بمزايا وفرص ولكن يأتي أيضاً بمخاطر وتحديات. إن المستعدين للمنافسة في الاقتصاد العالمي يتحسن أداءهم الاقتصادي أما غير المستعدين فإنهم يتراجعون (روبن 98/4/14). العولمة والتغير التكنولوجي يأتيان بالنمو الاقتصادي والذي يفيد الكثيرين.

الحل إذاً ليس تغيير مسار العولمة والعودة بالزمن إلى الوراء ولكن الحل هو الاستعداد المناسب، والإبقاء على سياسات اقتصادية صحيحة، وزيادة الإدراك للفرص ومزايا السياسات وديناميكية الاقتصاد العالمي، حتى يتحقق النجاح في هذه البيئة الجديدة. (روبن 98/5/8).

القنوات المتعددة الأطراف:

يعتمد تحقيق أمن الولايات المتحدة ونموها وشعبها على قدرتها على التضامن مع الشعوب الأخرى لتحقيق المصالح المشتركة والقضاء على التهديد المشترك" (تالбот 97/10/30). وتعد الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية آليات لتحقيق هذه الأهداف ويجب على

النقد وبنوك التنمية الإقليمية وشبكات البنوك المركزية، على مساندة النمو والاستقرار المالي وفتح الأسواق حول العالم مما يفيد أجيالاً من الأمريكيين (روبن 98/4/14).

فتح الأسواق:

يعد أحد أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق التكامل الأكبر بين المناطق المختلفة وداخلها ويصاحب ذلك تحقيق الديمقراطية والأمن المشترك. إن الولايات المتحدة تساند فتح الأسواق في آسيا، بل وأهدافها السياسية، ففتح الأسواق يشجع المجتمعات والنظم السياسية على الانفتاح أيضاً" (تالبوت 97/10/30).

إن سياسات اقتصادية كلية سليمة، ونظماً مالية قوية وأسواقاً أكثر انفتاحاً هي المفتاح لإعادة الاستقرار المالي وخلق بيئة اقتصادية ملائمة وصحيحة على المدى الطويل لهذه الأمم (روبن 5/8/98). نحن نعتمد على الدول في هذه المنطقة للإبقاء على انفتاح أسواقها وعدم اللجوء إلى زيادة التعريفات وإقامة الحواجز والإبقاء على التزامها بالتجارة الحرة وتشجيع الشفافية والحكم الجيد في المنطقة Good Governance (أولبريت 98/7/28). وتوضح الخبرة أن إدخال من يقدمون الخدمات المالية من الأجانب يؤدي إلى زيادة التنافس مما

يقوي من النظم المالية، وتعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية للخدمات المالية خطوة مهمة لتحقيق ذلك (روبن 98/4/14).

أسباب المشكلة:

يؤكد الخطاب الأمريكي على أن المشكلة تعود إلى الأسس للاقتصادية الداخلية، ففي حين أن الأسس الاقتصادية القوية تجعل العولمة تقود إلى معدلات نمو متزايدة، فإنه في حالة غيابها أو التحول عنها تؤدي العولمة إلى مشكلات في الأسهم والعملات" (تالبوت 97/10/30) رفض النظرة الانغلاقية كسبيل للحل:

ويؤكد الخطاب الأمريكي على أن الولايات المتحدة سوف تكون نشطة في رفض التحول إلى الداخل أو إلى النظرة الحمائية، أو التكامل بين المناطق من خلال التحول داخلياً والانغلاق على نفسها، وحيث أن ذلك قد يفجر الصراع بين المناطق المختلفة للعالم فإن الولايات المتحدة تستخدم موقعها في منظمة أوبك لمساندة مفهوم الإقليمية المفتوحة Open Regionalism. (تالبوت 97/10/30).

ويشير الخطاب الأمريكي إلى أنه في حالة وجود مشكلات اقتصادية يكون هناك عادة اتجاه لإلقاء اللوم على أطراف أجنبية أو عالمية بدلاً من تصحيح السياسات الوطنية والهياكل الاقتصادية الداخلية، وبالتالي يرفض الخطاب الأمريكي إرجاع

الأزمة إلى البعد الخارجي كما يرفض أي ادعاء بوجود دور لدول أخرى خارجية في المشكلة" (تالوت 97/10/30).

الإصلاح الداخلي:

يشير الخطاب الأمريكي إلى أن المقترب الرئيسي لحل الأزمة يتمثل في أن تقوم هذه الدول باتخاذ الخطوات الضرورية لإصلاح اقتصادها، ويؤكد على أن البرامج التي صممت من قبل صندوق النقد تعالج الأسباب الأساسية لأزمة كل دولة (روبن 98/1/21)، وأن تحدي بناء نظام مالي عالمي يأتي من قبل السلطات الداخلية (سمرز 98/5/9).

فلا بد أن تبتعد الحكومات عن التدخل في الاقتصاد حيث أن ذلك التدخل هو الذي ساعد على وجود هذه الأزمة في المقام الأول، وعليها أن تتجه إلى النشاط الضروري المتمثل في إعادة الهيكلة والإصلاح فهما خطوتان أوليتان لاستئناف النمو (روبن 98/6/30).

الفساد والشفافية:

إن مسألة المؤسسات العامة وزيادة الشفافية وإزالة الاحتكارات والإعانات والقيود على التجارة لها تأثير مباشر على الحد من نطاق الممارسات الفاسدة والمحسوبية cronyism وأيضاً تأثير مباشر وإيجابي وطويل والأجل على النمو (سمرز 98/3/19). فالفساد يشوه القرارات الاقتصادية أما الشفافية فتؤدي

إلى اتخاذها وفقاً لقوى السوق (أولبريت 98/7/28).

ويتحرك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمساعدة الولايات المتحدة نحو جعل تقويض الفساد أمراً محورياً لتقييم للدول، مثله في ذلك مثل الاهتمامات الاقتصادية التقليدية كإصلاح نظام التعريفات وإدارة الضرائب (سمرز 98/3/19).

قوى السوق:

إن تقويم الأسواق للحكومات دائماً أفضل وأقوى حافظ لتحسين الشفافية (روبن 98/4/14). ففي حين أن أسواق رأس المال لديها قدرة كبيرة على تمويل الاستثمار والنمو إلا أنها تعامل بقسوة الدول التي ينظر لها على أنها تتبع سياسات غير حكيمة (روبن 98/5/8).

الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها آسيا: يؤكد الخطاب الأمريكي على أن الصعوبات الاقتصادية هي نتاج للأزمة وليس لبرنامج الإصلاح، فبرنامج الإصلاح هو استجابة للأزمة، والأوضاع الاقتصادية كانت من الممكن أن تكون أسوأ بدون الإصلاح (روبن 98/6/30).

في ضوء التحليل المتقدم للخطاب الأمريكي يمكن رصد عدد من الملاحظات على النحو التالي:-

- ليس هناك توصيف للأسس الاقتصادية التي أشارت الولايات

الدولة وما يستتبعه من تدفق رؤوس الأموال لها... إلخ.

- تصوير عدم الاستفادة من فرص العولمة على أنه سوء فهم وإدراك للفرص المصاحبة لها وليس عيباً في العولمة ذاتها.

- في ضوء هذا المفهوم الأمريكي للعولمة، يرجع الخطاب الأمريكي الأزمة في جنوب شرق آسيا إلى الأسباب الداخلية وإلى ضعف الأسس الاقتصادية الداخلية، والتي في ظلها يمكن أن تؤدي العولمة إلى مشكلات مالية ويرفض أي إدعاء بوجود دور لدول أخرى خارجية. وفي نفس الوقت يرفض أي محاولات للتحويل نحو الانغلاق والحماية، ويؤكد أن حل الأزمة يرتهن بقيام الدول المعنية باتخاذ الخطوات الضرورية لإصلاح اقتصادها وفقاً للبرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي ويضيف أن الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول إنما هي نتيجة للأزمة وليس نتيجة برامج الصندوق.

خطاب صندوق النقد الدولي: (70)

الإشارة إلى المخاطر المرتبطة بالعولمة. يقر صندوق النقد الدولي بسهولة تأثر السياسات والأوضاع الاقتصادية للدول بتقلبات السوق. هناك دول أكثر قدرة

المتحدة إلى وجوب توافرها، أو من الذي يقوم بتحديدها. ومن ثم فنحن هنا أمام رؤية الولايات المتحدة لما يعد أساساً اقتصادياً وما ليس كذلك، ومن ناحية أخرى تقوم المؤسسات المالية والنقدية العالمية التي تقود الاقتصاد الدولي بدور رئيسي في تحديد طبيعة الأسس والقواعد الاقتصادية وهو الأمر الذي يثير قضية الهيمنة الرأسمالية العالمية واعتبار المسار الرأسمالي السبيل الوحيد للنمو خاصة بعد انتهاء التطبيق الرئيسي للشيوعية على الساحة الدولية في الاتحاد السوفيتي.

- يشير الخطاب الأمريكي إلى أن الضعف الاقتصادي لدولة ما سيؤدي إلى وجود آثار سلبية عليها بفعل عملية العولمة، وبالتالي فإنه لكي تستفيد الدولة من عمليات العولمة لا بد أن تكون قوية، ومن ثم يثير هذا الوضع إشكالية مكانة الدولة الضعيفة وتهميشها على الساحة الاقتصادية الدولية من ناحية، كما يثير من ناحية أخرى العلاقة بين تحقيق القوة الاقتصادية وبين العولمة الرأسمالية الليبرالية بأشكالها المختلفة وبالتالي بين رضاء المجتمع الدولي عن هذه

وأهمية متابعة مؤشرات السوق
(كامديسو 97/10/31).

وبالتالي أهمية وجود سياسات تتسم
بالشفافية والتوافق مع رغبة الأسواق،
حيث يؤدي ذلك كله إلى كفاءة الأسواق
(كامديسو 97/10/31).

المؤسسات الدولية:

يقرر الصندوق أنه نظراً لما ترتب على
العولمة من تحديات تفوق مقدرات
الدولة منفردة، تظهر أهمية تقوية
المؤسسات متعددة الأطراف. ولقد أدرك
أعضاء صندوق النقد هذه الأهمية
وبالتالي طالبوا الصندوق بزيادة قدراته
لمواجهة التغيرات في الاقتصاد العالمي
(كامديسو 97/10/31).

وللتأكد من أن أي أزمة مستقبلية سوف
يتم التعامل معها بشكل جيد لابد من
إشراك القطاع الخاص في المحاولات
الرسمية لحل مشكلات وأزمات الديون
من خلال آليات لتسوية وإعادة هيكلة
المديونية. كذلك من خلال زيادة فاعلية
المؤسسات متعددة الأطراف وضمن
حصولها على الموارد اللازمة للاضطلاع
بوظائفها على أفضل وجه (كدمديسو
98/4/2).

يؤكد الخطاب الصادر عن الصندوق
أيضاً على أن المخاطر والتكلفة التي لابد
أن تواجهها الدولة بسبب العولمة لا
يمكن إزالتها ولكن يمكن خفضها من

على الاستفادة من التوسع في التجارة
العالمية وتدفقات رؤوس الأموال ودول
أخرى تهدد بالتهميش في الاقتصاد
العالمي.

الموازنة بين المزايا والمخاطر يرجع
إلى الدولة في حد ذاتها وكيفية توائمها
مع البيئة الخارجية سواء فردياً أو
جماعياً (كامديسو 97/10/31).

أوضحت الأزمة إمكانية أن تبدأ الأزمة
في بلد معين ثم تنتقل إلى بلاد أخرى قد
تكون ذات موقف اقتصادي قوي ولكنها
تصبح سهلة التأثر بتقلبات السوق.

إن كبر حجم تدفقات رأس المال قد
يعرقل الإدارة الاقتصادية ويخلق حالة
من عدم الاستقرار والتي تصبح قضية
مهمة بالنسبة لصانع القرار (كامديسيو
98/4/16). ومن المشكلات التي تبرز
في هذا الإطار عجز الحساب الجاري
وسهولة التأثر بخروج التدفقات
(98/6/23 Ouattara).

أهمية السوق وآلياته:

يؤكد خطاب الصندوق على دور أكبر
للقطاع الخاص والمبادرة الخاصة،
وأهمية توفير المعلومات للأسواق.
فالأزمة الأخيرة لا تعطي دروساً حول
العولمة ومخاطرها ولكن حول أهمية
الاقتراب من الأسواق بشكل مسئول من
خلال أسس اقتصادية كفاء. كذلك التأكيد
على أهمية إعطاء الثقة للأسواق

وهكذا فإن منع الأزمات يتطلب زيادة المعلومات وتحسين مستواها وزيادة الشفافية، وكذلك تحرير تدفق رأس المال والسعي لتحقيق الحكم الجيد وزيادة المواجهة ضد الفساد (كامديسو 98/4/2).

مشكلة إندونيسيا:

بالنسبة لإندونيسيا يرى الصندوق أنه قد تم فقدان كثير من الوقت بسبب الانقطاع والإخفاق في السياسات وخاصة في مجال السياسات المالية. نتيجة ذلك انخفضت قيمة الروبية بشكل كبير وزاد التضخم وتدهورت الأوضاع الاقتصادية (كامديسو 98/4/2). لكن على الرغم من ذلك فإن الأضرار الناجمة عن الأزمة بدون تدخل صندوق النقد سوف تكون أكبر بالنسبة لهذه الدول والاقتصاد الدولي (فيشير 98/1/22).

برنامج الإصلاح: (71)

يتمثل دور صندوق النقد في تشجيع أعضائه لاتباع سياسات اقتصادية رشيدة وفتح أسواقهم للتجارة والاستثمار، وتهدف التغييرات المؤسسية في برنامج الإصلاح إلى تقوية لوائح القطاع المالي وخلق مجال لنشاط القطاع الخاص وفتح الأسواق للمشاركين الأجانب (فيشير 98/1/22)، وسوف يستمر تأكيد الصندوق على هذه الأمور لأنها من

خلال اللجوء إلى صندوق النقد والمؤسسات الدولية الأخرى والتي تسهل الاستفادة من العولمة ومزاياها. يبرز الخطاب أيضاً أهمية التوحد والتماسك الجماعي مشيراً إلى المسؤولية الوطنية تجاه الأطراف الأخرى في المجتمع الدولي التي تتأثر بأي تغييرات دولية أخرى... وهذا البعد الجماعي للمسئولية و"المشاركة العالمية" يقلل من التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية (كامديسو 97/10/31).

أسباب الأزمة وحلولها:

يرجع صندوق النقد الدولي أسباب الأزمة إلى مشاكل داخلية في هذه الدول، وبالتالي يرى أن حلولها تأتي من الداخل من خلال التغييرات الهيكلية والتكيف. ويؤكد رفض الانغلاق كحل لهذه الأزمة ويرى أن الحل هو الإصلاح الداخلي وزيادة الشفافية في المعلومات، إلى جانب التأكيد على حل مشاكل الحساب الجاري لهذه الدول وتقوية القطاع المالي بدلاً من التركيز على زيادة معدل النمو (كامديسو 97/10/31).

أيضاً يؤكد الصندوق على الربط بين المشكلات المالية والاقتصادية والأوضاع السياسية والمؤسسية: أهمية تحسين النظام القضائي والمؤسسات العامة والإنفاق العام... (كامديسو 97/10/31).

المتطلبات الأولية للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي (كامديسو 98/4/2).

ماليزيا:

أما بالنسبة لماليزيا، يرى الصندوق أن جهودها والإصلاحات التي قامت بها تستحق الإشادة ويقرر أن جهود الصندوق توجه نحو تقديم المساعدة الفنية والنصائح في الإصلاحات المالية والسياسات الهيكلية (كامديسيو 98/1/16).

مسئولية ودور الحكومات:

يؤكد الصندوق على أن هناك عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في هذا العالم المعولم، من أهمها تحرير البنوك من التدخل الحكومي وخفض الإنفاق الحكومي غير المنتج مثل الإنفاق على الأمور العسكرية المكلفة، وأيضاً زيادة الشفافية والمساءلة للحكومة (كامديسو 98/4/2).

في إطار بيئة يوجد بها رأس مال متحرك تصبح سياسات الاقتصاد الكلي بشكل عام والسياسات المالية بشكل خاص مقيدة إلى حد كبير، حيث أن نطاق الاستقلال في صنع السياسات قد تقلص وأصبح ثمن ارتكاب أخطاء في هذه السياسات كبيراً جداً (Ouattara 98/6/23).

إن مزايا ومكاسب رأس المال المتحرك سوف تتحقق فقط إذا كانت معتمدة على

سياسات اقتصاد كلي مناسبة، وإطار مؤسسي مناسب ورقابة ومتابعة للمعلومات أفضل من ذي قبل. (98/6/23 Ouattara).

في ضوء التحليل المتقدم الخطاب الصادر عن صندوق النقد الدولي يمكن الإشارة إلى عدد من الملاحظات على النحو الآتي:

- أن هناك اعترافاً ضمنياً بأن قوة الدولة وقوة اقتصادها محدد أساسي لمدى استفادتها من عمليات العولمة وقدرتها على الحد من آثارها السلبية.
- رغم الإشارة إلى مخاطر العولمة وسلباتها وإلى ظهور بعض هذه السلبات في الأزمة الأخيرة في جنوب شرق آسيا، رفض صندوق النقد الدولي أن تغطي هذه الإشارات على مزايا العولمة. ولكن يجدر الإشارة أن الخطاب يتضمن كل من مزايا وسلبات العولمة في نفس الوقت.
- إعطاء صندوق النقد دوراً محورياً للسوق وأهميته بالنسبة للدولة.
- ربط الصندوق بين الأزمات وتحديات العولمة من ناحية وبين دور المؤسسات الدولية خاصة المالية منها من ناحية أخرى وهو ما يشير

التفاعل الشديد بين دوله، كذلك هناك إشارات إلى التوحد بين الدول والتماسك العالمي. كل هذه الإشارات تعطي مساحة لأي تدخل خارجي في قضايا الدولة الداخلية، والتي تكون من صميم سيادتها، وذلك تحت دعاوى القرية العالمية والتفاعل والتأثير المتبادل. خلاصة القول أن اعتبار الأزمات المالية في جنوب شرق آسيا ذات أهمية رئيسية لجميع الدول في المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية لأنها تؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى لا يعطي فقط مبرراً لتزايد دور هذه المؤسسات الدولية ولكن أيضاً لتزايد دور الدول القيادية وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

الخاتمة:

تشكل العولمة المالية أحد الأبعاد الأساسية لعملية العولمة وتتمثل في انتقال رؤوس الأموال وتكامل الأسواق المالية وارتباطها وتشابكها مع بعضها البعض وفي هذا الإطار اعتمدت الحكومات في جنوب شرق آسيا استراتيجية تقوم على أساس التحرير المالي وجذب رأس المال المضارب الذي يسعى للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع في دولها، وعلى ضمان خروج رؤوس الأموال الأجنبية في أي

إلى تزايد دور هذه المؤسسات خاصة في الآونة الأخيرة.

- رغم أن الخطاب يشير أكثر من مرة إلى مخاطر العولمة، فإن تلك الإشارات قصد بها إضفاء الشرعية أهمية التوجه إلى آليات جماعية دولية والتعامل مع المؤسسات الدولية كسبيل لمواجهة الأزمة، ولذلك يلاحظ أن تلك الإشارة يصاحبها الإشارة إلى حتمية العولمة وصعوبة التحول عنها أو رفضها. وكذلك الإشارة إلى عدم مسئولية العولمة عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، بل وإرجاع أسبابها إلى أسباب داخلية خاصة باقتصاديات هذه الدول وذلك في إطار تبريره لأهمية دور المؤسسات الدولية في إيجاد حل الأزمة، ويكمل ذلك الإشارة إلى رفض الانغلاق كسبيل لحل الأزمة، ومن ثم يتضح مدى الاتفاق بين رؤية الصندوق بشأن الأزمة المالية في آسيا مع الرؤية الأمريكية سواء فيما يتعلق بأسبابها أو سبل حلها ودور المؤسسات الدولية في هذا الشأن.
- هناك إشارات متكررة إلى أفكار كالمسئولية الجماعية ومسئولية الدولة تجاه المجتمع الدولي نظراً لتأثره بالتغيرات الداخلية بها نتيجة

والمؤسسات المالية الدولية فإن الولايات المتحدة والصندوق يرجعان الأزمة إلى عوامل داخلية ويؤكدان على أن حل الأزمة يتطلب اتخاذ إجراءات داخلية اقتصادية واجتماعية بل وسياسية، الأمر الذي يعتبره مهاتير محمد تدخلاً في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

وعلى الرغم من اختلاف النهج الذي اتبعته كل من إندونيسيا وماليزيا لمواجهة الأزمة، فإنه يبدو أن هذه الأزمة ذات الطبيعة الاقتصادية المالية فجرت أزمات سياسية وصراعات داخلية في كلتا الدولتين، بما يؤكد على الارتباط بين الاقتصادي والسياسي، وخاصة التساؤل عن حتمية الارتباط بين التنمية الاقتصادية على النمط الرأسمالي وبين نظام الديمقراطية الغربي. ففي إندونيسيا شهدت البلاد استقالة سوهارتو إثر اضطرابات داخلية عنيفة ساندتها جهات خارجية، ولا تزال البلاد رغم استقالة سوهارتو وتولي حبيبي تشهد المزيد من أحداث العنف والاضطرابات مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي. أما ماليزيا فقد أحدثت الأزمة أيضاً صراعاً بين أنور إبراهيم الذي كان يميل إلى اتباع سياسات مماثلة لتلك التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، ومهاتير محمد الذي رفض هذه السياسات وأراد تبني سياسات مخالفة لها. ويعكس هذا الصراع حول الأزمة انفجاراً لصراع آخر

وقت تشاء. الأمر الذي كان يعني أن دخول رؤوس الأموال الأجنبية وخروجها يتم بقرارات خارجية لا تمت إلى الواقع الوطني بصلة، خاصة وأن معظم هذه الأموال كانت استثمارات قصيرة الأجل. وقد حظيت هذه الاستراتيجية بمباركة مؤسسات التمويل الدولية التي لم تقم بتحذير حكومات الدول الآسيوية مع تدفق رأس المال إليها بمقادير كبيرة، وذلك لثقتهم في آليات السوق وقدرته التصحيحية.

ولقد بدأت الأزمة في تايلاند ثم انتقلت كالعنودى إلى ماليزيا ثم إندونيسيا، ولعبت حركات المضاربة دوراً أساسياً فيها وتغيرت سريعاً روح التفاؤل التي كانت تسيطر على النظرة إلى هذه المنطقة وحلت محلها موجة تشاؤمية طارئة للمستثمرين في المنطقة والمتعاملين مع أسواقها المالية. وقد اختلف النهج الذي اتبعته كل من ماليزيا وإندونيسيا لمعالجة الأزمة، ففي حين قبلت إندونيسيا اللجوء للصندوق وأقرت سياساته رفض مهاتير محمد أن يعتمد على صندوق النقد الدولي في حل الأزمة لأنه يعتبره جزءاً من المؤامرة ضد بلاده.

وقد تم تبادل الاتهامات بين مهاتير من جانب والولايات المتحدة وصندوق النقد من جانب آخر، ففي حين يلقي مهاتير محمد اللوم على العولمة والمضاربيين

تحقيق نهضتها الاقتصادية مرة أخرى، ناهيك عن الإصلاحات السياسية، فمن المتوقع أن تبقى هذه النهضة تحت السيطرة من جانب الفاعلين الرئيسيين في إطار العولمة.

حول مستقبل القيادة السياسية في ماليزيا، وهو الصراع الذي ظهرت مؤشراتته قبل الأزمة المالية الأخيرة، وانتهى الأمر إلى عزل أنور إبراهيم وتقديمه للمحاكمة وتعرضه لسوء المعاملة داخل السجن، وقد أثار ذلك صراعاً بين مؤيدي أنور إبراهيم الذي تدعمه الولايات المتحدة وأطراف أخرى خارجية من ناحية، ومهاتير محمد الذي يرفض أي تدخل خارجي في الصراع من ناحية أخرى.

على الجانب الآخر قادت الأزمة في النهاية إلى تخفيض معدلات النمو في إندونيسيا وماليزيا، رغم اختلاف أسلوب معالجة الأزمة، هذا التخفيض الذي كان مطلباً أساسياً للدول الكبرى والفاعلين الرئيسيين من البداية والذي رفضته دول جنوب شرق آسيا. ويربط مهاتير محمد بين محاولة بلاده الوقوف ضد هذه الرغبة ومحاولة ضرب بلاده من خلال المضاربة.

ألا يمكن القول أن الفاعلين الرئيسيين في النظام قد تمكنوا في النهاية من الوصول إلى هدفهم، وهو تخفيض معدلات النمو لدى دول جنوب شرق آسيا من خلال استخدام آليات العولمة وجود مناخ مناسب لاستخدامها في ظل الأوضاع التي كانت سائدة في تلك المجموعة من الدول؟ على أية حال يبدو الآن أنه من الصعب أن تستأنف تلك المجموعة الآسيوية نموها عند معدلاتها السابقة وحتى إن تمكنت من

(1) جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد (228)، السنة العشرون، فبراير 1998، ص 26-28.

(2) Peter Evans, The Eclipse of the state? Reflections on Stateness in an Era of Globalization, World Politics 50 (October 1997), p. 71.

(3) مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم)، آفاق اقتصادية، العدد 69، ص 123.

(4) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربي، ط1، 1993، ص 185، 186.

(5) Benjamin J. Cohen, Phoenix risen: The Resurrection of Global Financem World politics 48 (Jan 1996), p. 269.

(6) Ibid., p. 268.

(7) Ibid., p. 271.

(8) Ibid., p. 277.

CNNfn-Asian downfall: key dates-Oct. 23, 1997
<http://cnnfn.com/markets/> 9710/23/chronologywg

(25) (رويترز).

(26) David Hale, Opt. Cit.

(27) د. عمرو محي الدين، مرجع سابق ذكره، ص4.

(28) National Economic recovery plan, Bank Negara, Malaysia, Jan 1998.

(29) chronology of the Asian currency crisis and its global contagion. (based on information from several news sources (Reuters, AP, CNNfn, Wall Street Journal, New York Times, Financial Times, Bloomberg,ect)

www.stem.nvn.edu/nroubini/asiachronology1.html

(30)Ibid.

(31)National Economic recovery plan, Bank Negara, Malaysia Jan 1998.

(32) Malaysia: Looming recession, Oxford Analytica briefm Jun3, 1998.

(33) انظر:

- Malaysia: After Anwar, Oxford analytica brief, Sept 8, 1998.

- Malaysia: Currency controls, Oxford analytica brief Sept 15, 1998.

(34)Malaysia: After Anwar, op. cit.

(35) (رويترز).

(36)(رويترز).

(37)(رويترز).

(38) (الحياة 4-9-1998).

(39)(رويترز).

(40) Latelin News, <http://lateline.muzi.net>

(41) وكالة الأنباء (AP).

(42) (رويترز).

(43) وكالة الأنباء (AP).

(44) (رويترز).

(45) Kiet Richburh, Albright, Dissigent 's wife meet, Washington post, Nov 16, P. A15.

(46) وكالة الأنباء (AP)، (AFP).

(47) اعتمد التحليل على:

- Asian Economies Challenges and opportunities, address By DATO SERI DR MAHATHIR BIN MOHAMED, prime Minister of Malaysia Delivered at the Annual

(9) Klaus C. Engelen, A European nightmare, The International Economy, vol. VIII, no. 6, Nov/ Dec 1994, p. 47.

(10)Ibid., p. 48.

(11) Ibid., p. 49, 50.

(12) Thomas A. Friedman, Don 't Mess with Moody 's, New York Times Feb 22, 1995, p. 15.

(13) Paul Hirst, Grahame Thompson, op. Cit., p 175- 176.

(14) UNCTAD Report on the Financial Crisis in Asia and Foreign Direct investment
[http:// www UNCTAD.org/en/pressref/bg98](http://www.UNCTAD.org/en/pressref/bg98)

(15)Virtorio Corbo, Leonardo Hernandez, Macroeconomic adjustment to capital inflows: lessons from recent Latin American and East Asian Experience, The World bank research observer, vol. 11, no.1, p.66.

(16) Ibid., p. 66, 67.

(17) Walden Bello, The end of a miracle: Speculation, foreign capital dependence and the collapse of the southeast asian economies, Multinational Monitor, Jan/Feb 1998, Vol. 19, No. 1,2.

(18) Ibid.

(19) د. عمرو محي الدين، ماذا حدث في شرق وجنوب شرق آسيا -تحليل لأزمة العملات والأسواق المالية في هذه الدول سماتها وأسبابها ونتائجها، بنك الكويت الصناعي: الدائرة الاقتصادية، نوفمبر 97، ص 5.

(20) المرجع السابق، ص 32.

(21) David Hale, What the Asian crisis is all about, The International Economy, Jan/Feb 1998.

(22) (رويترز).

(23)(رويترز).

(24) أنظر:

- Lawrence B. Krause, The economics and politics of the asian financial crisis of 1997-98, Council on Foreign Relations

<http://www.foreignrelations.org/studies/transcripts/crisis.html>

أيضاً:

- David Hale, Opt. Cit.

- Charles Alexander, Anwar Ibrahim and others, "What is success without freedom?", Time, Vol. 150, No. 14, oct 6 1997.

John Riddinh, Anwar calls for monitoring of currency trading, FinancialTimes, 26 Sept 1997

Anwqr Ibrahim, speech at the opening of the 29th international federation of asian and westem pacific contractors associationsm 13/03/1998, Kuala lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980313.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the APPAC 1998: architecture amidst an asian renaissance: the challenges ahead, 2/04/1998, Kuala lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980402.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the council on foreign relations, 15/04/1998, New York

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980415.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the united nations economic and social council meeting, 18/04/1998, New York

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980418.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the securities industry development centre's conference on managing volatoloty on turbukent markets, 18/05/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980518.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the 12th asia pacific roundtable, 1/06/1998, Kuala lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980601.htm>

Anwqr Ibrahim, The challenges of turmoil, speech at the opening of the 52th UMNO general assembly, 18/06/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980618.htm>

Anwqr Ibrahim, speech at the securities commission annual dialogue 1998, 28/07/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980728.htm>

(49) Charles Alexander, Anwar Ibrahim and others, "What is success without freedom?", Time, Vol.150, No.14, oct 6 1997

Seminar of The World Bank in Hong Kong SAR. China, Setp 20, 1997, Vital speeches of the day, vol. LXIV, No. 1 oct 15 1997, USA.

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the 4th Pacific dialogue, 12/01/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980112.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, National smart partnership approach to development, speech at the national smart partnership dialogue, 2/03/1998, Selangor

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980302.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the launching of the Malaysian-British business council, 21/04/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980421.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the business forum hosted by the federation of egyptian champer of commerce, 9/05/1998, Egypt

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980509.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the young entrepreneurs' organization 's second Asia Pacific conference, 20/05/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980520.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the official opening ceremony of the commonwealth youth ministers' meeting, 27/05/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980527.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the Harvard project for Asian and international relations conference 1998, 28/05/1998, Kuala Lumpur

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980528.htm>

- Dr. Mahathir Bin Mohamed, speech at the fifth symposium of the institute for international monetary affairs, 2/06/1998, Japan

<http://www.smpke.jpm.my/gn-data/ucapan.pm/1998/980602.htm>

(48) اعتمد التحليل على:

Indonesia and the challenge of nation building, speech by Dr.Makarim Wibisono: Ambassador extraordinary of Indonesia to the united nations, 12/11/1997.
Department of foreign affairs of the republic of Indonesia.

69 اعتمد التحليل على:

- East meets West: The Asia-pacific region in an age of interdependence, an address by Deputy Secretary of State Strobe Talbott, The World Affairs Council of Seattle, October 30, 1997
- <http://www.pdq2.usia.gov/scripts/cgegi.exe>
- The financial crisis in Asia, we must protect our economic and national security interests, addressed by Robert E. Rubin, secretary of the treasury of the United States delivered at Georgetown University, Washington, D.C., January 21, 1998, vital speeches of the day, Feb. 1985, vol. LXIV, no. 9.
- The economic crisis in Asia, secretary of state Madeline K. Albright, 1/2/1998: <http://www.secratry.state.gov/ststements/1998/980201b.html>
- Opportunities out of crises: lessons from Asia, remarks by Lawrence H. Summers deputy of the treasury, overseas development council, Washington, DC, 19/3/1998: <http://www.usia.gov/regional/ea/asiafin/smmrs319.htm>

70

71

John Ridding, Anwar calls for monitoring of currency trading, Financial Time, 26 Sept 1997.

(50) انظر أيضاً:

Anwar Ibrahim, speech at the united nations economic and social council meeting, 18/04/1998, New York
<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980418.htm>

Anwar Ibrahim, speech at the securities industry development centre's conference on managing volatility on turbulent markets, 18/05/1998, Kuala Lumpur
<http://www.smpke.jpm.my/ucapan.tpm/1998/980518.htm>

(51) John Ridding, op. cit.

(52) Lawrence B.Krause, op. cit.

(53) chronology of the Asian currency crisis and its global contagion, op. cit.

(54) Lawrence B.Krause, op. cit.

(55) Paul Blustein, white house, IMF launch joint effort on Indonesia crisis, Washington post, 9/1/98, p. A01.

(56) Ibid.

(57) Lawrence B.Krause, op. cit.

(58) chronology of the Asian currency crisis and its global contagion, op. cit.

(59) Keith B. Richburg, Suharto fires Governor of central bank, Washington post, 18/2/98 p. A12.

(60) Ibid.

(61) chronology of the Asian currency crisis and its global contagion, op. cit

(62) Ibid.

(63) Paul Blustein, Washington cool to Suharto pledge, Washington post, 20/5/98, p. A18.

(64) Paul Blustein, US ties Indonesia aid to reforms by Suharto's successor, Washington post, 22/5/98, p. A42.

(65) chronology of the Asian currency crisis and its global contagion, op. cit

(66) Oxford Analytica brief, Indonesia recovery hurdles, 4/9/98.

(67) Keith, B. Richburg, Riots follow peaceful Jakarta protest, Washington post, 15/11/98, p. A41.

(68) اعتمد التحليل على: